

حقوق الإنسان في الصحافة



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان
الملف الصحفي ليوم/ الجمعة-السبت- الأحد
7-6-5 ربيع الأول 1437 / 15-16-17 يناير 2016





الفهرس

الموضوع	رقم الصفحة
الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان	2
هيئة حقوق الإنسان	7
أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية	10
حقوق الإنسان فى العالم	33



الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



”البهكلي”: بيان تفصيلي للتعليق على نتائج التحقيقات وإلزام بكشف المتهمين ”كارثة جازان”.. حقوق الإنسان تدعم أسر الضحايا لمقاضاة وزارة الصحة

المصدر: جريدة سبق الجمعة 5 ربيع ثاني 1437 هـ - 15 يناير 2016م

<http://sabq.org>

محمد المواسي جازان
أكد مدير فرع الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان بمنطقة جازان الدكتور أحمد البهكلي لـ”سبق” أن الجمعية تقف مع أسر الضحايا لمقاضاة وزارة الصحة، وستوفر لها كل الإمكانيات الاستشارية والتدوينية، مؤكداً أنه يتوجب على الأسر ألا تغفل حقها المكفول لها بالقانون.
وأوضح ”البهكلي” في حديثه لـ”سبق”، أن الجمعية ستصدر بياناً إعلامياً حول كارثة مستشفى جازان العام؛ للتعليق على كل تفاصيل نتائج التحقيقات المعلنة أمس في المؤتمر الصحفي.
وقال: ”الخطوة الأولى التي يتوجب على أسر الضحايا اتخاذها من أجل تمكين الجمعية من خدمتهم بشكل جيد هي التقدم للجمعية، بالتقارير الطبية الصادرة، والمستندات التي يمتلكونها، حيال الوفاة، ومن ثم تبدأ الجمعية إجراءات دعم قضيتهم الإنسانية في المجرى القانوني الخاص بها”.
وكشف ”البهكلي” عن أن وزارة الصحة ملزمة بالكشف عن المتهمين الحقيقيين في الحادثة، وإحضارهم أمام المحكمة؛ ذلك في تعليقه على عدم الكشف عن هوية المتهمين، في المؤتمر الصحفي والبيان الصحفي، مطالباً المجتمع المحلي بالقيام بالخطوة القانونية ومساندة أسر الضحايا، ومبرراً مطالبته هذه بأن المحاكمة في هذه الحادثة تقي المجتمع من حوادث مشابهة إذا لم يلق المذنب عقوبة رادعة وعبرة للآخرين.



حقوق الإنسان: لم يتقدم أحد للقضاء.. نحن جاهزون

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 5 ربيع ثاني 1437 هـ - 15 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160115/Con20160115819370.htm>

عبدالرحمن شار (جازان)
أعلنت جمعية حقوق الإنسان في منطقة جازان على لسان مشرفها الدكتور أحمد البهكلي عدم تسلم الجمعية حتى لحظة إعداد الخبر لأي طلبات من أسر الضحايا عن مقاضاة الجهات المتسببة في الكارثة. وقال لـ«عكاظ»: «لم يصلنا شيء من الأهالي برغم أن الجمعية مهتمة بالأمر ولديها مستشارون شرعيون وقانونيون متمكنون في إمكانهم إعداد لائحة الدعوى بشكل جيد». ويرى مشرف الجمعية أن المحكمة الإدارية هي الجهة المختصة للنظر في القضية «ما دامت وزارة الصحة قد

اعترفت بمسؤوليتها عما حدث في مستشفى جازان العام باستلام مبنى المستشفى قبل اكتمال تجهيزه وجاهزيته، فان لأهل الضحايا وأهالي المنطقة الحق في التقدم إلى المحكمة الإدارية بدعوى لمقاضاة كل الأطراف المقصرة».



المجالس البلدية وحقوق الإنسان

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 5 ربيع ثاني 1437هـ - 15 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160115/Con20160115819456.htm>

تصنف أعمال ومهام البلديات في الحياة المعاصرة ضمن الحقوق البيئية والثقافية والتنموية (حقوق الجيل الثالث).. لذلك أولت حكومتنا الرشيدة هذا الجانب اهتمامها الخاص، وما إقدامها على إجراء انتخابات للمجالس البلدية منذ انطلاقتها قبل سنوات عدة، إلا تعبير عن قناعتها بحرية اختيار المواطنين لمن يمثلهم في المجالس البلدية التي تراقب أعمال البلديات، وتقدم لها النصائح والإرشاد والعون لتحسين خدماتها. فمن هنا كان للجمعية الوطنية لحقوق الإنسان دور واضح ومنفرد لمراقبة الانتخابات في الدورتين السابقتين، والدورة الأخيرة التي تمت في بداية شهر ربيع الأول الماضي.. وكان لها ما كان من نتائج إيجابية ستساعد بإذن الله على ترسيخ نهج ديمقراطي يساهم في تنمية بلدية صحيحة وشاملة، والآن وقد انتهت العملية إلى تشكيل هذه المجالس.. فكيف ينظر إليها إعلاميا واجتماعيا.. وما هي سبل تفعيل أعمالها؟

بداية أجمعت الكثير من وسائل الإعلام المحلي والدولي على التطور الإيجابي وغير المسبوق الذي تم في الانتخابات البلدية في دورتها الثالثة التي جرت مؤخرا في المملكة، وأسفرت عن انتخاب ثلثي أعضاء المجالس البلدية البالغ عددها (284) مجلسا، وذلك بفوز (2106) أعضاء من جملة أعضاء المجالس الذين سيكون عددهم بتعيين الثلث الأخير (3159) عضوا، ولأول مرة تركّز وتشارك وسائل إعلام دولية في تغطية هذه الانتخابات، وكانت المفاجأة الجميلة التي شددت انتباه الجميع هي دخول المرأة كناخبة ومرشحة وانتهى بها الأمر للفوز بنحو (18) مقعدا في مختلف المدن والمحافظات.. والحق يقال إن تنافس ما يقارب (1000) امرأة في مواجهة ما يزيد على 5 آلاف رجل في الترشح للانتخابات البلدية قد أذهل تلك الوسائل الإعلامية الدولية.. ودفعها للقول إن المرشحات يضعن تاريخا جديدا للمرأة السعودية يمكنها بقوة للمشاركة بفعالية أكبر في خدمة المجتمع السعودي.. هذه حقيقة ثابتة.. وبصمة واضحة في تحول الوعي الوطني في تأكيد حقوق المرأة المشروعة والمكتسبة وهي تمثل نصف المجتمع.

فبعيدا عن التنظير الاستقرائي المعهود لدور وعمل المرأة السعودية المسلمة، تؤكد النتائج أن المرأة السعودية ماضية في طريقها السليم لإثبات فعاليتها داخل المنزل.. وفي إطار المجتمع المدني.

طلال بن حسين قسني

عضو الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان



الجميع سواسية أمام القضاء وتحت مظلة الشريعة الإسلامية نهج خادم الحرمين.. عدالة وإنصاف وحقوق الإنسان محفوظة

المصدر: جريدة الرياض السبت 6 ربيع ثاني 1437هـ - 16 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1119774>

الرياض - مبارك العكاش

"هنا يستطيع أي مواطن أن يرفع قضية على الملك أو ولي عهده أو أي فرد من أفراد الأسرة" بهذه الكلمات الضافية بين خادم الحرمين الشريفين الملك العادل سلمان بن عبدالعزيز -حفظه الله- جزءاً من ملامح عهده المزدهر، ومنح كافة الناس حقوقهم من خلال تشديده على مبدأ المساواة وتحقيق العدل والإنصاف بين الناس، وهو الطريق الذي سارت عليه المملكة منذ توحيدها على يد المؤسس المغفور له بإذن الله الملك عبدالعزيز بن عبد الرحمن والذي عرف عنه نهجه القويم في تحقيق العدالة والإنصاف والمساواة بين جميع الناس.

قصة «قاضي الرياض» أثبتت أن المساواة ركيزة من ركائز تأسيس المملكة ولا أدل على ذلك إلا استشهاد خادم الحرمين الشريفين بقصة المؤسس - رحمه الله - مع أحد الأشخاص في كلمته التي ألقاها أثناء استقباله في مكتبه بقصر السلام بجدة كبار المسؤولين والمهتمين بمكافحة الفساد في القطاعين العام والخاص. قائلاً "وأعطيك مثلاً على هذا: الملك عبدالعزيز صار بينه وبين واحد قضية، وقال أبي الشرع، راح هو وياه للشيخ سعد بن عتيق وكان هو قاضي الرياض آنذاك، قال اقعدوا في المحبب وهو مدخل البيت، يوم خلص بينهم قال عاد الحين نطلع للقهوة في الديوانية، ومع هذا كله الملك عبدالعزيز صار له الحق وتنازل للمدعي عليه، الآن يستطيع أي مواطن في بلدنا يرفع قضية ضد الملك أو ولي العهد أو أي فرد من أفراد الأسرة".

المجالس المفتوحة للصالح وحل النزاعات ودياً.. ودور المحاكم للتقاضي إن المتابع لكلمات خادم الحرمين الشريفين عند اجتماعاته الدورية مع أصحاب السمو الأمراء وأصحاب المعالي الوزراء وأصحاب الفضيلة العلماء والقضاة وكبار المسؤولين يجده دائماً يشدد على سرعة إيفاء الناس حقوقهم من خلال قضاء عادل ونزيه، وتطبيق العدل على أي شخص مهما كان.

هذا مبدأ أصيل شددت عليه أحكام الشريعة السمحة التي يتبعها قضاء المملكة في كافة تعاملاته وأنظمتها، فالشريعة الإسلامية هي دستور المملكة الذي تحتكم إليه في جميع شؤونها، وبواسطتها أرسى المملكة دعائم الحق والإنصاف في البلاد وبين العباد.

يشدد خادم الحرمين الشريفين على ضمان استقلال القضاء، وسرعة إعادة الحقوق، وتطبيق شرع الله على الجميع بلا استثناء إيماناً منه - حفظه الله - بأهمية القضاء وحساسيته في الدولة فيه تعاد الحقوق، ويستتب الأمن، ويُقنص من الجاني، ويتحقق الزجر والردع، ليعيش المواطن والمقيم على هذه الأرض المباركة بكل طمأنينة وراحة وأمن وأمان دائم. وسبق للملك سلمان بن عبدالعزيز أن أشار إلى اهتمام الدولة بمرفق القضاء واستمرار ضمان استقلاله، وتنفيذ أحكامه على الجميع بلا استثناء. وحث الجميع على الاهتمام بالمواطنين وتطبيق أحكام الشرع والنظام دون تهاون.

جاء ذلك في ثناء استقباله - أيده الله - لوزير العدل، ورئيس المجلس الأعلى للقضاء، ورئيس ديوان المظالم، ورئيس المحكمة العليا، ورئيس هيئة التحقيق والادعاء العام، والمشايخ أعضاء المجلس الأعلى للقضاء، ورؤساء وأعضاء محاكم الاستئناف والمحكمة العليا الذين قدموا للسلام عليه.

كما أن خادم الحرمين - وعبر تاريخه المنير وسيرته العطرة - عرف عنه ريادته في انتهاج بدائل التقاضي بين المتخاصمين منذ أن كان أميراً لمنطقة الرياض من خلال المجالس المفتوحة التي كان يستقبل فيها جموع المواطنين في العاصمة. فكم من قضايا وإشكالات كبيرة تم حلها بالطرق الودية والصلح بين أطراف النزاع من خلال هذه المجالس التي دأب خادم الحرمين على تفعيلها واستطاع برؤيته الحكيمة وفكره المستنير حل نزاعات كبيرة وشائكة بكل حكمة ومساواة وعدل.

ومن منطلق تمسك الدولة بالشريعة الإسلامية، فقد كانت أول من دعى لحفظ حقوق الإنسان وحمايتها. وقد أكد خادم الحرمين الشريفين أن القضاء في مقدمة مؤسسات الدولة المعنية بحماية حقوق الإنسان. وحرصاً من الدولة على حماية هذه الحقوق وصيانتها في إطار أحكام الشريعة الإسلامية، فقد أنشأت هيئة حقوق الإنسان، بهدف تعزيز حماية الحقوق. وأكد الملك سلمان بن عبدالعزيز على أهمية تعاون جميع الأجهزة الحكومية مع هذه الهيئة لتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية، كما رحبت الدولة بقيام الجمعية الوطنية لحقوق الإنسان وغيرها من الجمعيات الأهلية المتخصصة، كما تعاونت المملكة في إطار عضويتها في مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة في كل ما من شأنه حماية الحقوق واحترام الأديان والتنوع الثقافي للشعوب كافة، وتقديم العون لكل المحتاجين دون تمييز.

في هذا الصدد يقول القاضي السابق والمحامي عبد الرحمن الفراج بأننا نعيش هذه الأيام وقد مر على تولي خادم الحرمين الشريفين عام كامل أظهر خلاله مواقف ومبادئ مشرفة، وإن ما نفخر به هو انتماؤنا لهذه الشريعة الغراء والتي هي خاتم الرسالات ونبيها خاتم الرسل، وقد جاءت كاملة تامة صالحة لكل زمان ومكان. ومن أهم خصائص الشريعة ومعالها رعاية حقوق الإنسان والمساواة بين الناس. ويتمثل هذا جلياً في إعلان المصطفى - صلى الله عليه وسلم - في حجة الوداع وهو أمام جموع غفيرة من أصحابه حرمة ذلك اليوم والشهر والبلد، وبين حرمة الدماء والعرض، التي اتفقت الملل على حرمتها،

وحذرَ فيها من الظلم والتعدي على المال، وأنه لا يَجِل مال امرئ مسلم بغير طيب نفس منه، وبيّن- في خطبته تلك- أن الزمان قد استدار كهيئته يومَ خلق الله السموات والأرض، وأن ربهم واحدٌ، وأباهم واحدٌ، وأنه لا فضلَ لعربيٍّ على عجميٍّ، ولا لعجميٍّ على عربيٍّ، ولا لأسودَ على أحمرٍ، ولا لأحمرَ على أسودٍ، إلا بالتقوى.

والمملكة بقيادة ملك الحزم سلمان بن عبدالعزيز - وفقه الله - تؤكد من خلال سياستها وتنفيذها للأحكام الشرعية على هذه المبادئ العظيمة وتسير على خطى ثابتة سارت عليها قيادات هذه الدولة منذ تأسيسها، ولم تلتفت القيادة للأصوات النشاز التي حاولت يائسة العبث بهذه المبادئ ومضت بتوفيق الله في سياساتها المتوازنة المستمدة من شرع الله الحنيف.

إن المتأمل لما حوته الأنظمة وسياسات المملكة يجد أنها قامت على هذه المبادئ العظيمة التي تؤكد وتحفظ حقوق الأفراد، وترعى مصالحهم ولا تنظر إلى جنس أو لون أو عرق أو دين فالكل في ميزان القضاء واحد وفق ما جاء في كتاب الله وسنة المصطفى صلى الله عليه وسلم.

والواجب علينا كأفراد المحافظة والموازرة بالكلمة والقلم وما يستطيعه كل منا للمحافظة على هذه المبادئ التي هي أساس البقاء والحياة الكريمة.

العيبان: خطوات ثابتة في مجال حقوق الإنسان

المصدر: جريدة الشرق السبت 6 ربيع ثاني 1437 هـ - 16 يناير 2016م
<http://www.alsharq.net.sa/2016/01/16/1465614>

الرياض - واس

قال رئيس هيئة حقوق الإنسان الدكتور بندر بن محمد العيبان، بمناسبة مرور عام على تقديم البيعة ل خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز، إن المملكة بقيادتها الحكيمة أثبتت مدى صلابته مواقفها في مختلف القضايا، وأنها رغم التحديات تسير وفق منهج واضح، وضعت من خلاله حقوق الإنسان خياراً استراتيجياً بالنسبة إليها، فمن ينظر إلى المملكة، سواء من الداخل، أو إلى أدوارها في الخارج، يدرك ما تحقق من منجزات ملموسة، حفظت للمواطن حقوقه، ولم تفرط في ثوابت وسيادة ومصالح المملكة.

وأشار إلى أن خادم الحرمين الشريفين، ومنذ اليوم الأول لتوليته مقاليد الحكم في البلاد، أكد أن المملكة تفخر وتعزز، والله الحمد، منذ تأسيسها على يد الملك عبدالعزيز -رحمه الله-، بتطبيق أحكام الشريعة الإسلامية السمحة، التي تؤكد على المبادئ والقيم السامية في صون كرامة الإنسان، وحماية حقوقه، حيث يقوم الحكم في المملكة على أساس العدل والشورى والمساواة.

وأوضح العيبان أن المملكة بقيادة خادم الحرمين الشريفين، خطت خطوات متقدمة في مجال حقوق الإنسان، حيث تحقق مؤخراً عديد من الإنجازات المهمة في مسيرتها نحو تمكين المرأة من أداء دورها، حيث شاركت لأول مرة في الانتخابات البلدية ناعبة ومنتخبة، إيماناً بأن المرأة هي شريك في التنمية وبناء الوطن جنباً إلى جنب مع شقيقها الرجل، كما تم إنشاء هيئة للمحاميين، وصدرت الموافقة على نظام حماية الطفل، كما صدر نظام الجمعيات والمؤسسات الأهلية.

اليوم

نحو رؤية وطنية لتعليم حقوق الإنسان في المملكة

المصدر: جريدة اليوم السبت 6 ربيع ثاني 1437 هـ - 16 يناير 2016م
<http://www.alyaum.com/article/4113467>

محمد سليمان الحربي

شاركت الاسبوع الماضي بدعوة كريمة من هيئة حقوق الانسان في ورشة عمل بعنوان «نحو رؤية وطنية لتعليم حقوق الإنسان في المملكة» والتي حضرها مجموعة مميزة من الاخوة من القطاعات التعليمية من وزارة التعليم ومعهد الادارة وكلية الملك فهد وبعض الجامعات السعودية وبعض القطاعات التدريبية بالمؤسسة العامة للتدريب التقني والمهني وكان العنصر النسوي حاضرا وفاعلا فيها. وقد أخذت اهتماما كبيرا بحضور معالي رئيس الهيئة الدكتور بندر العيبان وإشراف مباشر من مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الانسان عبر مكتبها الإقليمي وهي خطوة مميزة من الاخوة في الهيئة ضمن حزمة افكار مرتبة يطلقونها خلال فترات زمنية من أجل تسريع نشر ثقافة حقوق الانسان التي تتماشى مع المعايير الدولية بتوافق مع الثوابت الاسلامية التي تشير لها المملكة عند توقيعها للمواثيق والعهود الدولية. وكان للمسحة الأممية في هذه الورشة قوة وأثر في الطرح والنقاشات التي تمحورت حول الحقوق التي يمكن للمناهج التعليمية ان تحتويها بحيث تسهم في نشر هذه الثقافة بين مكونات العملية التعليمية والتي سوف تنعكس بالإيجاب على المفهوم الأشمل لحقوق الانسان. خلال هذه الورشة أعطى منفذوها لمحة تاريخية حقوقية عبر التاريخ وكانت افريقيا حاضرة في هذا المضمار عبر تجربة

(كوروكان فوقاً) والذي استرعى الانتباه فيها إضافة الى البقعة الجغرافية وموادها 44 المادة 9 والخاصة بأن المجتمع برمته موكل له تربية الأطفال والمادة 24 والتي تنص صراحة على عدم إلحاق الضرر بالأجانب كذلك المادة 30 «إنجاد كل من يستجير» ولعل المادة 33 «تعاملوا بتسامح مع بعضكم البعض» قد عمل بها الزعيم الافريقي نيلسون مانديلا وحفظ بها الكثير من الدماء رغم ان ما جرى في بلاده من أشد أنواع القهر والانتهاك لحقوق الانسان. التجارب التي عرضت كمقدمة تاريخية كانت محل تقدير لكن كما قيل في المداخلات بتأكيد ما لدينا من نصوص ربانية كافية وغنية بكل ماتحتاجه البشرية لضبط حقوقها. هذه الورشة والتي كانت غنية وثرية بالنقاش الحر والصريح المتمحور حول عنوان الورشة كانت فرصة للبعض لإبراز الكثير من الحقوق التي خطتها بعض الجهات التعليمية بشقيها العام والعالي لضمان ان تكون حقوق المكونات البشرية في التعليم مؤطرة ومعروفة وقد اجتهد كثيرا الدكتور على الألمعي مدير عام التخطيط والسياسات بوزارة التعليم بإبرازها وأشرك فيها كذلك الجهود العربية عبر استعراض المواثيق التي صدرت عن المنظمات العربية منها ما هي تحت مظلة الجامعة العربية او غيرها. ومن خلال المداخلات ذكرت أن جامعة الملك سعود - بجهد مميز من مديرها السابق الدكتور عبدالله العثمان - لها جهد موثق ومهيكل ضمن منظومة الجامعة والتي يمكن للطالب ان يتعرف ويحصل على حقوقه ضمن مواد قانونية محددة يعرفها من يومه الاول في الجامعة. ولكن اللافت هي بعض النماذج التي عرضت من قبل فريق الامم المتحدة بأنها نماذج ذات قيمة معتبرة في تطبيق حقوق الانسان عبر المؤسسة التعليمية لقيت بعض الاعتراض كون الواقع الحالي لتلك الدول لا يصادق على أنها نماذج حقوقية ومنها تونس. المحاور كثيرة والوقت ضاغط لإنتاج عمل ممنهج يمكن ان يكون نواة لخطة وطنية لتعليم حقوق الانسان في المملكة. وحيث ان هذه الورشة عقدت في الرياض وكون بلادنا قارة كبيرة تحتاج كل مكوناتها للمشاركة في وضع هذه الخطة وعليه فإن نقل هذه الورشة بنفس المحاور الى مناطق عدة سوف يثريها ويوجد نسبة رضا عالية تجعلها قابله للتحقيق. ولعل هذه الملاحظة تستدرك في باقي الورش المشابهة وهي غياب المدرس ومدير المدرسة والطالب والطالبة من الجامعة والتعليم العام وهم مكون حقيقي يجب ان يكون رأيه ومشاركته مستهدفة من المشرفين على هذه الخطة.

ورشة فيها شفافية عالية لمسها الحضور خاصة وأنها منحتهم الحديث المباشر مع المنظمة الدولية وطرح بعض الرؤى التي يمكنها أن تصحح بعض المفاهيم التي هي محل خلاف في فهم حقوق الانسان وكذلك فرصة محلية لطرح بعض الأمور التي تساعد الهيئة على نجاح عملها خاصة وان عمرها يتطلب ان تُشرك وتصل الى الناس بغير الطرق التقليدية التي تتبعها الجهات الحكومية كذلك الاستفادة من الابتعاث وخاصة طلاب الدراسات العليا والمتخصصين في الأمور الحقوقية وأن يكونوا رسلا لها وللبلد في تصحيح المفاهيم الخاطئة ويشرحوا للآخرين أن الشريعة الاسلامية هي منبع الحقوق، لتحقيق ذلك عليها أن تدعمهم مادياً وكذلك تمدهم بالأرقام والوثائق التي يحتاجونها في الدفاع عن بعض المواضيع الحقوقية التي تثار، وتشجيعهم على الحضور في كل المنافذ الإعلامية وبذات الإعلام الجديد هناك، كما نتمنى ان تكون السفارات السعودية أكثر نشاطاً في الدفاع عن المسائل الحقوقية التي تخص المواطن في الخارج.

أخبار ذات علاقة من الصحف المحلية

«الأمر بالمعروف» تدرب أعضاؤها على «حقوق المتهم»

المصدر: جريدة الحياة الأحد 7 ربيع ثاني 1437 هـ - 17 يناير 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/13477422>

الرياض - «الحياة»

يبدو أن «هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر» بدأت تتجه إلى مزيد من «تحسين صورتها» في عيون منتقديها، ببرامج تدريبية لرجالها، من أجل تزويدهم بالمهارات اللازمة لهم، وتبديد ما يثار حول اتصاف بعضهم بالشدة والعقاب، لا الثواب.

وكسرت الهيئة أخيراً بعض الصور النمطية عنها، في مواقف عدة، من أبرزها تنفيذ عدد من حملات الزيارة لمناطق سياحية عدة، وتنفيذ برامج مشتركة بين الهيئة والمواطنين. ولا يزال مواطنون يتداولون مشهداً لرجال هيئة في منطقة الرس في عيد الأضحى الماضي، بعد أن استقبلوا مواطنين في الشوارع بالورود الحمراء و«الشوكولاتة» و«الابتسامة». وتكرر المشهد في كورنيش مدينة الدمام، إذ فوجئ مواطنون برجال الهيئة يوزعون الورود والحلوى على المواطنين، ويحاورونهم حول ملحوظاتهم عليهم.

وأعلنت هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، في بيان رسمي لها أخيراً، أن إدارة التطوير الإداري في فرع الرئاسة لها في الرياض نفذت خلال الربع الأول من هذا العام ٣٣ دورة وبرنامجاً تدريبياً في مهارات ومعارف الإرشاد النفسي والاجتماعي، منها التعامل مع الجمهور، وقضايا الابتزاز والعرض والأخلاق، وإعداد المحاضر الخاصة بالعمل الميداني.

ويعد البرنامج التدريبي الذي قدمته الهيئة، وهو «حقوق المتهم وضماناته»، من أكثر البرامج تأثيراً، إذ يدرب على الحقوق والضمانات التي يتمتع بها المتهم، وبرامج أخرى، مثل مهارات العمل الميداني والضبط الجنائي، وإدارات الأزمات، والحسبة والعلاقات الإنسانية.

كذلك، قدمت الإدارة دورة في مهارات التعامل مع السحر والسحرة ميدانياً، كما شاركت الهيئة في برنامج مكافحة الإرهاب، ونظمت في جانب تقنية المعلومات دورات في التعاملات الإلكترونية للاتصالات الإدارية، وفي أساسيات التعامل مع الجرائم المعلوماتية.

وفي اتصال هاتفي مع «الحياة»، اعتبر المتحدث باسم هيئة منطقة الرياض الشيخ محمد السبر «الدورات التدريبية» نهجاً واستراتيجية جديدة في عمل «الهيئة»، بحثاً عن تحسين الأداء وتحقيق الجودة. وقال: «تشهد الرئاسة العامة لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر نقلات نوعية في تطوير العمل الميداني من خلال عدد من المبادرات المهمة، ومنها عقد دورات وبرامج تدريبية متخصصة ونوعية بصفة مستمرة لجميع منسوبيها استمراراً لنهجها الهادف إلى رفع مستوى الأداء وتحقيق الجودة والتميز».

• مستشارك لتعريف العاملين بحقوقهم بـ 9 لغات

المصدر: جريدة الحياة الأحد 7 ربيع ثاني 1437 هـ - 17 يناير 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/13477328>

الرياض - «الحياة»

يُدشن وزير العمل الدكتور مفرج الحقباني، بعد غد خدمة الاستشارات العمالية القانونية الإلكترونية بعنوان «مستشارك العمالي»، بحضور رئيس مجلس الغرف السعودية الدكتور عبدالرحمن الزامل وعدد من رجال الأعمال، ورئيس اللجنة التأسيسية لاتحاد اللجان العمالية نضال رضوان وأعضاء من اللجنة، وعدد من السفراء الأجانب في المملكة، وجمع من مديري الموارد البشرية في كبرى المنشآت، والمحامين ومسؤولي الجمعيات والهيئات والمنظمات الإنسانية والإعلاميين والمتخصصين.

وتطلق «العمل» هذه الخدمة بعدة لغات لتعريف العاملين في القطاع الخاص وأصحاب العمل بحقوقهم وواجباتهم، فيما تهدف إلى تقديم مجموعة من الخدمات الاستشارية القانونية التي تواجه العملاء الخاصة بنظام العمل وقوانينه، وذلك بتفعيل آلية التواصل الخارجي مع العاملين وأصحاب العمل، من خلال دعمهم وتنقيفهم، وتبسيط نظام العمل السعودي ليصبح بمتناول الجميع. يذكر أن الخدمة تعمل بتسع لغات، هي العربية والإنكليزية والأردو والهندية والمليالمية والإندونيسية والفلبينية والإثيوبية والبنغلاديشية.

• السياحة تحذر من الامتناع عن إسكان المرأة من دون محرم

المصدر: جريدة الحياة السبت 6 ربيع ثاني 1437 هـ - 16 يناير 2016م
<http://www.alhayat.com/Articles/13459451>

جدة - فهد الغامدي

حذرت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني جميع مقدمي خدمات الإيواء السياحي من فنادق وشقق مفروشة، من الامتناع عن إسكان المرأة من دون محرم، مؤكدة أن عدم قبول إسكانها مخالف للنظام، مبينة أن ما يشترط توافره لدى المرأة هو أصل الهوية الوطنية أو جواز السفر. وأوضحت لائحة مرافق الإيواء السياحي (حصلت «الحياة» على نسخة منها)، أن إسكان المرأة من دون محرم مسموح به سواء أكانت مواطنة أم أجنبية، شريطة مراعاة تقديم المرأة أصل إثبات الهوية المعترف به نظاماً، كما يجوز قبول جواز السفر في الحالات التي لا تتطلب إصدار تصريح إقامة لها. وأفادت بأنه لا مانع من إسكان المرأة التي ليس لها إثبات هوية والتي تكون برفقة عائلة مثل (العمة، والخالة، والقرينة) والعاملة المنزلية التي ليست على كفالة طالب السكن إذا كانت برفقة عائلة غير عائلتها، مع مراعاة تسجيل جميع بيانات رب العائلة المرافقة لهم، مشيرة إلى أنه في حال لم يكن لدى المرأة إثبات هوية مقبول نظاماً، يجوز إسكانها بشروط محددة.

وحذرت الهيئة مقدمي خدمات الإيواء من ارتفاع أي علم أعلى ارتفاعاً من العلم السعودي، مشددة على عدم استقبال نزلاء منفردين دون سن الـ 18 إلا بصحبة أسرهم، أو العائل الشرعي، أو في الحالات الطارئة التي تكون ذلك من طريق الجهات الأمنية.

وأشارت إلى أنه لا يتم احتساب أكثر من قيمة ليلة واحدة من عدد ليالي الحجز في حال عدم التزام النزول بتاريخ الوصول المحدد، إضافة إلى ضمان سلامة وأمن النزول ومقتنياته حتى المودعة في الاستقبال طوال وجوده بمرفق الإيواء السياحي.

وأكدت اللانحة ضرورة توفير وحدة بديلة للنزول في حال عدم توافر مكان شاغر في المرفق، إذ كان هناك حجز مؤكد، وتكون في المستوى نفسه مع عدم تحميل النزول أية قيمة زائدة عن قيمة الحجز، وعدم الاحتفاظ بصور الوثائق الرسمية للنزلاء، أو تصويرها، والاكتفاء بتسجيل الاسم الرباعي وبيانات تحقيق الشخصية ومرافقيهم. ونوّهت إلى ضرورة التقيد بوقت الدخول والمغادرة للنزلاء، بحيث يكون وقت دخول مرفق الإيواء السياحي الساعة الثانية بعد الظهر، ووقت المغادرة الساعة الـ 12 ظهراً من الوقت الأخير لمدة بقاء النزول، وفي حال تأخر إدارة المرفق السياحي في تسليم مفتاح الوحدة المحجوزة للنزول عن الساعة الثانية ظهراً تلتزم بتسليم حقائب النزول، وحفظها، وتوفير مكان، وخدمة مناسبة لراحته، وتقديم ما يلزم ذلك من وجبات، وفي حال عدم تسليم النزول مفتاح الوحدة قبل الساعة الرابعة مساءً، يلتزم مرفق الإيواء السياحي بتوفير وحدة بديلة في مرفق إيواء سياحي آخر بمستوى وتصنيف الوحدة المحجوزة من النزول نفسها، مع تقديم خصم للنزول يعادل قيمة المدة التي قضاها في الانتظار.

... وتفعيل «وثيقة التأمين» في الرحلات السياحية

> طالبت الهيئة العامة للسياحة والتراث الوطني، منظمي الرحلات السياحية بضرورة أن يُعطى السياح والمسافرون بوثيقة تأمين سارية المفعول، طوال مدة الرخصة، ولمدة شهر بعد انقضائها ضد جميع الأخطار والأضرار التي قد تنجم عن الرحلة، وذلك وفقاً لقرار مجلس الوزراء المتضمن إلزام المنشآت والأنشطة ذات الأخطار المرتفعة، والأمكنة التي تكتظ بالجمهور بالتأمين التعاوني.

وحذرت من تنظيم رحلات أو برامج سياحية لزيارة المناطق العسكرية أو الحدودية أو الجمركية من دون الحصول على إذن مسبق من الجهات المختصة، متضمناً تعليمات التصوير في تلك المواقع، أو إدراج اسم وشعار الهيئة في أي إعلان أو أي نشاط تسويقي له إلا بعد الحصول على موافقة الهيئة.

وشدّدت على عدم خروج موظف التسويق لممارسة التسويق من حدود المكتب الرئيس أو الفرع، أو المنفذ التسويقي المرخص له، إضافة إلى عدم تسلم أي مبالغ مالية من العميل أثناء عملية التسويق، تأميناً لحضوره العرض التسويقي، وعدم وعد العميل أو الإيحاء له بفوائد، أو إيجابيات غير صحيحة بهدف ترغيبه بالعرض وتوقيع العقد.

وأكدت الهيئة أهمية تقديم خدمات بديلة معادلة لأي تغيير في عناصر الرحلة، شريطة موافقة العميل الخطية، ورد قيمة أي تغيير، أو نقص في عناصر الرحلة، وإعادة المبالغ المدفوعة إلى العميل في حال عدم الموافقة، وتنفيذ جميع عناصر الرحلة كما هي واردة في المطبوعات الإعلانية، أو نموذج الحجز، إضافة إلى الحصول على المعلومات السياحية اللازمة لتسهيل تعامله مع السياح من مراكز المعلومات السياحية المعتمدة من الهيئة.

وشدّدت الهيئة على ضرورة عدم التعامل مع أي مرشد سياحي لا يحمل ترخيص مزاولة نشاط الإرشاد السياحي بالفئة المحددة له في الترخيص، مشيرة إلى أنه في حال انضمام وافدين، أو مقيمين للبرامج السياحية التي ينفذها، فيجب تزويد الإدارة المختصة بالمعلومات الخاصة بهم وفق ما تحدده أدلة الإجراءات، إضافة إلى تطبيق المعايير التي تحددها الهيئة لأنماط السياحة المختلفة لتطوير الخدمات والمنتجات والبرامج السياحية المرتبطة بها، وتطبيق المعايير التي تحددها الهيئة عند نشر منتج يهدف إلى الترويج والتنشيط للسياحة.

رفض مبررات رجال الأعمال بأن الخفض يؤدي للفراغ والجريمة مجلس الشورى يتمسك بإجازة اليومين للقطاع الخاص

المصدر: جريدة الرياض الأحد 7 ربيع ثاني 1437هـ - 17 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1119892>

رفض مجلس الشورى التراجع عن موافقته على منح إجازة العاملين في القطاع الخاص يومين في الأسبوع وخفض ساعات العمل إلى 40 ساعة أسبوعياً، متمسكاً بقراره الصادر في الثالث عشر من ربيع الآخر عام 1435، ولم تفتنع لجنة الإدارة والموارد البشرية بمبررات مجلس الغرف وغرفة الرياض بالإبقاء على ساعات العمل 48 ساعة مع إجازة يوم واحد في الأسبوع، مؤكدةً وجوب الحفاظ على تعديلاتها على مواد نظام العمل 98،100،104 وأن أي تراجع عنها يضعف من قوة النظام الجديد في جذب العامل على حساب تعديلات أخرى تجعل النظام أكثر جذباً للمستثمر وصاحب العمل.

وكشف تقرير شوريّ أن تعديل المواد السابقة كان في سياق مجموعة واسعة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والقانونية والإجرائية التي تهدف إلى تنويع بنية الاقتصاد السعودي وتهيئته للتحويل إلى الاقتصاد المعرفي وتحسين مقومات تنافسية الاقتصاد السعودي، وزيادة قدرة الشركات الوطنية على جذب المواطنين للعمل فيها بدلاً من القطاع العام.

وأشار التقرير الذي حصلت عليه "الرياض" إلى أنه لم يكن في السابق أي تحفظ حينما كانت المواد المشار إليها ضمن المواد المعروضة للتعديل كافة، وقد درست باستفاضة قبل عرضها على مجلس الشورى في المجلس الاقتصادي الأعلى - قبل إلغائه - وهيئة الخبراء وشاركت في الدراسة وزارات المالية والاقتصاد والعمل والداخلية والتجارة، وبمراجعة كافة محاضر الاجتماعات كافة وجدت لجنة الإدارة والموارد البشرية مايدل على تأييد تام من الجميع لمطلب هذه البنود بناء على طلب وزارة العمل.

وأوضح التقرير أن مواد العمل المشار إليها سبق وأن عرضت على الشورى للتصويت عليها مرتين وفي كلتا المراتين رأي المجلس التمسك بضرورة تخفيض ساعات العمل من 48 ساعة أسبوعياً إلى 40 ساعة على ألا تزيد ساعات العمل اليومية عن ثماني ساعات، كما رفض المجلس الأخذ بمقترح العمل 45 ساعة في الأسبوع مع إجازة يومين و 9 ساعات عمل يومية.

وحرص مجلس الشورى من خلال لجنة الإدارة والموارد البشرية على الاستماع لرأي ممثلين من مجلس الغرف واللجنة التأسيسية وللجان العمالية لتأخذ في الاعتبار وبحيادية تامة ما فيه مصلحة المجتمع ككل، وأكدت أن المواد المعدلة في نظام العمل كان بقصد الموازنة بين حاجة المستثمر إلى بيئة اقتصادية أكثر جذباً للربح وحاجة المواطن إلى بيئة أكثر جذباً للعمل، فرأت اللجنة ضرورة الحسم في تعديل النظام بحيث يخفض ساعات العمل إلى 40 ساعة مع إعطاء الصلاحية لوزير العمل بالتدرج في تطبيقه على القطاعات المختلفة حسب المصلحة.

وعارضت لجنة الإدارة والموارد البشرية المسوغات المطروحة في خطابي مجلس الغرف السعودية والغرفة التجارية الصناعية بالرياض فيما يتعلق بخصوصيات الاقتصاد السعودي في اعتماده المرتفع على العمالة الأجنبية وبخاصة في بعض القطاعات كالمقاولات وما يعنيه هذا من استفادة العمالة الوافدة من تخفيض ساعات العمل بشكل قد يضر بالاقتصاد السعودي، ورأت اللجنة أن تعديل الفجوة الكبيرة في توظيف العمالة الوطنية في القطاع الخاص وإيجاد آليات لتحفيزه للعمل كبديل واقعي عن عمله في القطاع العام هو إحدى أهم ركائز التصحيح المطلوبة في الاقتصاد الوطني الذي لا يمكن الوصول إليه بدون تصحيح جذري للميزات النسبية للعمل في القطاع العام مقارنة بالخاص.

تقارير دولية: مصلحة الدول في تطوير بيئة العمل خفض ساعاته والتحفيز لزيادة الانتاجية
وأشار تقرير لجنة الإدارة إلى أن الكثير من الدراسات وخاصة من الدول التي خفضت ساعات العمل وأعطت العاملين فيها حق يومي إجازة أثبتت الأثر الإيجابي على الاقتصاد المحلي حتى من الموظفين الأجانب وساهم في التنوع

الاقتصادي واستفادة الجميع ومنهم العمالة الأجنبية بوقت فائض أكثر للتسوق والخروج مع أسرهم للترفيه والتنقل وزيارة المدن.

وأكدت الإدارة والموارد البشرية عدم صحة أن تخفيض ساعات العمل يؤدي إلى الفراغ والجريمة، بل الصحيح أن عدم إيجاد حلول متزنة لتوليد الوظائف اللائقة والقضاء على البطالة من خلال الدعم المتزن أو نظام العمل بالشكل الصحيح بين حتميات تشجيع الاستثمار وما يحتاجه المواطن لتحفيزه للعمل في القطاع الخاص هو الخطر الحقيقي المؤدي إلى الفراغ والجريمة.

وتلمست لجنة الإدارة رأي منظمة العمل الدولية من خلال دراسة تقاريرها واتضح من خلال آلياتها للحوار الاجتماعي التي تجمع بين آراء جميع أطراف الاقتصاد متمثلاً في حكومات الدول الأعضاء والعمال وأصحاب الأعمال في كافة بقاع العالم، ووصلت إلى قناعة أن تخفيض ساعات العمل هو من مصلحة الدول التي مازالت ساعات العمل فيها طويلة إذا أرادت تطوير بيئة العمل بما يعزز تنافسيتها دولياً بشرط اتفاق أطراف الإنتاج الثلاثة في تلك الدول على استبدال ساعات العمل بالإنتاجية كمعيار لتطوير العمل.

وأكدت إدارية الشورى أن ماجاء في خطاب مجلس الغرف المرفوع إلى المقام السامي لإيصال وجهة نظر قطاع الأعمال بأن خفض ساعات العمل سيؤدي إلى خفض الإنتاجية، لا يتفق مع الدراسات العالمية وتبين للجنة أن خفض ساعات العمل الطويلة والمرهقة غالباً يزيد الإنتاجية شرط النظر في منظومة التحفيز وتحريرها من إطار الساعات وربطها بالمرجع النهائي للمؤسسات مباشرة، كما تؤكد تقارير منظمة العمل الدولية الاتجاه عالمياً لخفض ساعات.

وشدد تقرير لجنة الإدارة الذي اطلعت عليه الهيئة العامة للشورى، وأحالته للأمانة لإدراجه للمناقشة في جلسة مقبلة، على أن الغرض من تخفيض ساعات العمل إلى 40 ساعة يومياً هو الوصول إلى التوازن الاقتصادي والاجتماعي الأمثل لشرائح المجتمع كافة وليست التنمية الاقتصادية بمعزل عن التكافؤ الاجتماعي الملازم له أو على حساب مصلحة شرائح عديدة في المجتمع ستتضرر من عدم توظيف الوظائف في القطاع الخاص بالسرعة المطلوبة، وقد ثبت أن ساعات العمل الطويلة هي من أسباب عزوف الشباب من أبناء الوطن في القطاع الخاص وتفضيل القطاع العام الذي لا تتجاوز ساعات العمل الأسبوعية فيه 35 ساعة ويمنح العامل فيه يومي إجازة في الأسبوع، كما أن ساعات العمل الطويلة لها آثار سلبية على ترابط الأسرة وتربية الأبناء خاصة بالنسبة للمرأة العاملة، وهي تحد من فرص عملها عموماً، كما تؤثر ساعات العمل الطويلة سلباً على الارتباطات الاجتماعية في مجتمع لا يزال وشه الحمد متمسكاً بالعلاقات الاجتماعية على جميع المستويات بين أبناء الأسر والحي والمدينة والقبيلة.



طموحها وكفاحها أوصلاها إلى منصبين مرموقين في هيئة الأمم

المتحدة والبنك الدولي

د. سميرة التويجري: العلاقة بين الصحة والمجتمع قادتني إلى

الأممية

المصدر: جريدة الرياض الأحد 7 ربيع ثاني 1437هـ - 17 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1120025>

حوار - سحر الرملاوي

المرأة السعودية كانت وستظل دائماً هي تلك التي تجاوزت بإصرارها وإرادتها كافة العقبات التي حاول المجتمع من قديم أن يضعها أمامها.. امرأة كان لحضورها المحلي وقع القوة، ولحضورها العالمي وقع المفاجأة.. استطاعت أن تستفيد من

كل نافذة شرعت لها، ومن كل باب فتحه أمامها ولاية الأمر واحداً بعد واحد.. قالت بكل الطرق وبكافة الوسائل هذه أنا؛ المرأة التي أعطيت خمسة فأنجت عشرة، أثبت جدارتي في كل موقع وأقدم دليل وطنيتي في كل محفل..

ابنة هذا البلد المعطاء ابنة المملكة العربية السعودية التي اعتزت ببلادها فاعتزت بها البلاد وكرمها العباد وتلقى أنباء صعودها القاصي والداني بتقدير وإعجاب كبيرين..

السفيرة الحقيقية والمتحدثة الرسمية والبرهان المعجز على أن أقل من مئة عام في بلاد تتمتع بالحصافة والثقة والإرادة يمكن أن تغير الظروف وتقلب الموازين وتحول المرأة التي كانت كائناتاً مستضعفاً مغيباً إلى كيان ذي حضور وقوة يتحلى بالعلم ويترقى في العمل مع احتفاظه بعراقة الجذور وصلابة النشأة.

تمثل د. سميرة مزيد محمد التويجري المدير الإقليمي لهيئة الأمم المتحدة للمرأة للدول العربية ومستشار السياسات الصحية والتغذية والإسكان في البنك الدولي قصة جهاد علمي شاق وطويل لامرأة خارج الإطار التقليدي للمرأة السعودية، فهي امرأة لم تعرف المستحيل ولم تستسلم لصعب، مضت في مشوارها بثقة وثبات وقوة، فاستحقت أن تكون ما وصلت إليه.. امرأة يعرفها العالم قاطبة كممثلة رسمية عن المرأة العربية أمام العالم ويستشيرها البنك الدولي قبل أن يبيت قراراته بشأن دعم وتمويل التنمية في أي بلد في العالم.. امرأة القرار والمشورة السعودية بلا منازع.

د. سميرة من مواليد الطائف حيث كان والدها -رحمه الله- مديراً لمدرسة المدفعية التي كان مقرها الطائف في ذلك الوقت، ونشأت في الرياض وتعلمت في مدارسها وتخرجت في كلية الطب بجامعة الملك سعود، وعملت في مستشفيات الحرس الوطني ووزارة الصحة لسنتين، حصلت خلالها على دبلومين في تخصص أمراض النساء والتوليد.

وفي منتصف التسعينيات حظيت بفرصة الابتعاث لكي تكمل دراستها في الولايات المتحدة الأميركية في تخصص الصحة العامة/ النظم الصحية مع التركيز على الجودة في الرعاية الطبية.

وهناك حصلت على ماجستير في إدارة المنشآت الصحية من جامعة جورج واشنطن، وماجستير في السياسات الصحية من جامعة هارفارد، وزمالة ما بعد الدكتوراه من جامعة جونز هوبكنز وذلك بعد حصولها على الدكتوراه من الهيئة السعودية للتخصصات الصحية، حصلت أيضاً على زمالة البورد الأميركي في إدارة الجودة وزمالة البورد الأميركي في الإدارة الطبية.

ومنذ عام 2002 عملت مع منظومة الأمم المتحدة وعاشت بين الأردن، سويسرا، مصر والولايات المتحدة الأميركية بحكم العمل وهي متزوجة ولها ابنة واحدة، دانة وتبلغ من العمر 14 عاماً.

طموحي يأخذني

نسأل د. سميرة: أنت طبيبة؛ فما قصة عملك الأممي، كيف بدأت الحكاية، ولماذا، وما هي آليات تكريس حياتك له؟

فتجيب: عملي الأممي بدأ مع انتهاء مشواري في دراسة الصحة العامة، صار لي شغف بدراسة العلاقة بين المحددات الاجتماعية والبيئية للصحة ومردودها على الفرد والمجتمع. ومنذ بداية المشوار في عام 2002 أصبح العمل الأممي مجالاً شخصياً لما فيه من تحديات وفرص، وأنا بطبعي أحب مواجهة التحديات والاستفادة من الفرص وتحويلها إلى منجزات يستفيد منها الناس. العمل الأممي ليس سهلاً، ويستوجب الكثير من المرونة والقدرة على التأقلم مع عوالم جديدة كل بضع سنين، أذهب حيث يأخذني الطموح!

وتواصل قائلة: اهتماماتي المهنية بحكمها ما يستجد من تحولات في مجالات عملي وما يتوفر من فرص، مهم لدي أن يكون عملي بخاطب شغفاً في داخلي، لأنه يتحول إلى متعة حقيقية تأخذه بعيداً عن الرتابة، ويجعلني أعطي أفضل ما عندي. مسألة التنقل والاستقرار المؤقت في مدن لا أعرفها كان أيضاً متعة؛ لكن حين يكبر الأطفال تصبح مصلحتهم ومدارسهم وقدرتهم على التأقلم أهم العوامل التي تحدد الخيارات المهنية بكل تفاصيلها.

تمكين المرأة في بلادنا عمل منهجي بإرادة سياسية.. ومهمة المرأة الدخول بقوة وإثبات وجودها

لذا فإن اهتماماتي الشخصية بسيطة، فأنا أم بالدرجة الأولى، أحاول أن أكون حاضرة في حياة ابنتي بكل تفاصيلها، والآن بعد أن كبرت قليلاً وأصبح لها شخصية، أحاول قدر استطاعتي أن أشاركها اهتماماتها، نسافر معاً؛ نجوب العالم ونستمع بحضارات الشعوب الأخرى، أو نحتسي كوب قهوة في مكان لا يبعد عن بيتنا كثيراً، ونجلس في الهواء الطلق نستمع بأول نسيمات الربيع، هي حاضرة في وجودي وقوة، وكل ما أفعله أو أريد فعله لها منه النصيب الأكبر. أخيراً أنا أيضاً مهتمة بالشأن العام والعمل التطوعي، أحاول بقدر ما يسمح به جدولتي المزدهم دائماً أن أفسح المجال أمام عمل لا أريد منه جزاءً ولا شكوراً، إنما أعبر به عن إيماني العميق أن هذه الحياة تستحق؛ بل تتطلب منا أن نعطي دون أن ننتظر مقابلاً.

وبكثير من الامتنان والعنب تضيف: "مجتمعي الصغير يتجاوب معي بدون شروط، تحقيق التوازن صعب؛ لكنه ليس مستحيلاً، وأنا أحاول أن أكون وفيه لكل أدواتي ومسؤولياتي. أما مجتمعي الكبير فبرغم الزخم الذي نراه احتفالاً بالمرأة وتقديمها وتحقيق طموحاتها إلا أن الكثير لا يزال مطلوباً".

التمكين الممنهج

المرأة السعودية حققت في أقل من 85 عاماً -هي عمر قيام الدولة السعودية- الكثير من القفزات التي يوصف بعضها بأنه فوق الخيال، فكيف ترى مشوار المرأة السعودية بوجه عام؟ ما هي عوامل تقدم بعضهن، وما هي أسباب انزواء الأخريات؟

تقول د. سميرة: نعم تقدمت المرأة السعودية كثيراً في تاريخنا الحديث، وحققت وثبات طموحة، وكما قلت سابقاً لا يزال الكثير ينتظر البلورة والتحقيق، والمشكلة في مسيرة المرأة السعودية في البداية أنها كانت تفتقر إلى المنهجية والاستدامة، كانت جهوداً فردية لسيدات طموحات قررن أن يثابرن ويصلن، ولم يكن الأمر سهلاً بالطبع. في السنوات القلائل الأخيرات أصبح تمكين المرأة منهجياً وقابلاً للاستدامة بإرادة سياسية وبدعم من الدولة التي رأت في إشراك المرأة في الحياة العامة أمراً يفيد المجتمع كله، وشخصياً أؤمن أن الإرادة والمثابرة والطموح عوامل تحقق النجاح والإبداع، فحين تكون مهمة صانع القرار هي إتاحة الفرصة فإن مهمة المرأة هي الدخول بقوة وإثبات وجودها وكفاءتها. أما عن سبب انزواء الأخريات رغم توفر الكفاءة فأعتقد أنها مواقف تتعلق بترتيب الأولويات لأن النساء كما يعرف الكثيرون يضطلعن بمسؤوليات تتعدى دورهن في الحياة العامة. غدي وعائلتي

من المعروف أن النجاح يتطلب جهداً كبيراً لكي يتحقق فهو لا يأتي صدفة أو بالخط، وكذلك تلمس شكل المستقبل ليس ضرباً بالغيب ولا تنجيماً، وإنما هو بالنسبة للناجحين باجتهادهم مرحلة أخرى وعتبة جديدة من عتبات الحياة لها شكل محدد غالباً ما يتحقق، ونادراً ما يضل سالكوه عن علامات المستقبل.. د. سميرة التويجري عمّ تبحث، وفيّ تفكر؟ وهل علينا أن نتوقع لها إنجازاً أكبر في المستقبل؟

تجيبنا قائلة: "علامات المستقبل لا يحكمها مخطط مسبق لكن تحكمها القيم التي أؤمن بها وتربيت عليها. سأواصل طريقي بإذن الله مؤمنة أن لكل منا الحق في التنمية والكرامة، أحمل وطني في قلبي واعي أنه يمثل كل قيمة عظيمة في داخلي، أسعى أن أكون جزءاً فاعلاً من العمل الأممي الذي يفيد البشرية كلها بإذن ربي، والمستقبل لا يعلمه إلا الله، لكن طموحي لا يقف عند الحدود التي أنا فيها اليوم، الغد يعد المجتهدين بفرص أفضل وأنا مع حشد المجتهدين ذاك، أحلم وأتمنى وقبلها أسعى وأحاول".

أؤمن أن الأمم مؤسسة تحمل في تفاصيلها كل أدوات الرعاية والاهتمام وتضيف: "لقد عملت كثيراً مع فرق مختلفة في مسيرتي ضمن منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي على هموم القطاع الصحي، ووطني في قلبي كلما أتت فرصة سانحة لخدمته حتى لو لم أكن أنا شخصياً في الصورة". وتواصل: "المرأة التنفيذية علم وتجربة وكفاءة وإرادة شخصية، لكنها بدون قرار المسؤول تبقى دون استثمار حقيقي في قدراتها، وما تستطيع تقديمه لوطنها ومجتمعها، كلها أدوات مهمة في سبيل إبراز ما تستطيع النساء أن يقدمنه". وعن عائلة د. سميرة مزيد التويجري تقول: "كما أشرت سابقاً، أنا (أم) في المقام الأول وأؤمن أن الأمومة ليست حزمة واجبات والتزامات، الأمومة في اعتقادي مؤسسة تحمل في تفاصيلها كل أدوات الرعاية والاهتمام. أدركت أيضاً أن المشاغل قد تجربنا أن نقصر، لكنني أسعى بكل جهدي أن تكون عائلتي الصغيرة والكبيرة في قلب اهتماماتي أياً كانت وأينما كانت".

الإرهاب.. ثقافة

هناك قضية رأي عام دولي وهي الشغل الشاغل للعالم حالياً وهي الإرهاب؛ مصدره وطرق تحجيمه ومكافحته.. فما هي وجهة نظر د. سميرة في هذا الشأن؟

تقول: "الإرهاب داء وقتنا الحالي الذي يقطع لنفسه مواردنا وإرادتنا وصبرنا ويجور بقبحه على مستقبل أجيالنا المقبلة، وهو فكر وتنشئة وتربية فعلاً قبل أن يكون موقفاً أو مصلحة. كنّا نعتقد أن سببه الأول هو الفقر والعوز والتهميش لفئات مجتمعية تجد نفسها تنتقم بالعنف والإرهاب لكن تجربة العالم الأخيرة أثبتت أن الفقر ليس وحده المسؤول، وأرى أن ثقافة العنف ومعاداة من هو مختلف عنا هما السببان الأهم، لذلك فإن محاربة الإرهاب على المدى الطويل تبدأ بتنشئة جيل يفخر بأصله ووطنه ودينه، لكنه أيضاً يتمتع بوعي يجعله يتقبل الآخر رغم اختلافه. سميرة عن قرب

هي مجموعة من الأسئلة السريعة حاولنا من خلالها الاقتراب أكثر من د. سميرة؛ السيدة التي كرّست حياتها للعلم ولم تنسَ أيضاً خلال رحلتها أنها مجموعة إنسان.

وبداية نسألها عن مثلها الأعلى.. حيث تعتبر أن والدها -غفر الله- له هو مثلها الأعلى حاضراً وغائباً.

* من هو مطربك المفضل؟

- ليس لدي مطرب مفضل، أستمتع بالغناء الجيد والموسيقى الأصلية، يهزني الشوق إلى وطني فيشجيني محمد عبده، تمطر السماء أول الخريف فتصبح فيروز جزءاً من صباحاتي.

* هل تتابعين الدراما المحلية؟

- لا أتابع الدراما على الإطلاق، الوقت لا يسمح.

* ما هي وجباتك المفضلة؟

- أفضل أكل البيت، لا أكل في المطاعم إلا مضطرة، وكل ما هو معد في البيت أفضل.

* صديقاتك من الخارج ومن الداخل كيف تتواصلين معهن؟

- أتواصل مع صديقاتي عبر هذا العالم الافتراضي الذي قرّب البعيد وجعل الأرض قرية صغيرة، أنا صديقة صدوق أصل من أحبهم باستمرار ولو احتاجني أحد منهم أسافر كي أكون عوناً وسنداً.

* هل لك حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي؟

- نعم أنا نشطة في تويتر وفيسبوك وانستغرام.

* هل تتابعين الموضة؟

- أتابع الموضة بقدر ما تسمح انشغالاتي، لكني أيضاً لا أتأثر بها، ألبس ما يعجبني ويناسبني حتى لو لم يواكب الموضة.

* هل تتقنين الطهي؟

- لا أتقن الطهي فقط بل أستمتع به وأحبه وأتطلع إلى وقتي في المطبخ، ولدي فضول لتعلم كل ما يعجبني من طعام، أنا

واحدة من "الملاقيف" الذين لا يتوانون عن السؤال عن الوصفة حين يعجبني طبق ما حتى لو كنت في مطعم!

* ما هي هوايتك الشخصية البعيدة عن العمل التي تقضين فيها أي وقت فراغ؟

- أنا قارئة نهمة ودودة كتب كما يقال، أحب السفر ولا تزال دهشة الأطفال بالأمكن الجديدة ترافقني أينما ذهبت.

حمد الفارس

الفارس: د. سميرة معلمة تفتح أمام من يعرفها آفاقاً لم تكن في الحسبان

يرى الأستاذ محمد عبدالرحمن عبدالله الفارس مستشار العلاقات الدولية والمتابعة بالمجلس الأعلى للمرأة في مملكة البحرين أن من أهم العوامل والسمات الشخصية التي كانت الأكثر تأثيراً على المسيرة المهنية للدكتورة سميرة التويجري أصالة المنشأ والدعم والتشجيع، وفرصة التعلم التي تلقفتها من العائلة، بالإضافة إلى غرس القيم والعادات في إطار احترام الذات واحترام خصوصيات البيئة المحيطة بها.

ويضيف: أيضاً من عوامل نجاح الدكتورة سميرة شخصيتها القيادية الطبيعية التي ولدت بها والتي ورثتها عن والدها - تغمده الله بواسع رحمته- وعندما أقول شخصية قيادية أقصد شخصية تقود بالمشاركة وليس باستخدام السلطة الممنوحة لها، أو استخدام الفلسفة الإدارية النظرية مع القدرة التحليلية التي تتمتع بها.. لديها شخصية تتأقلم مع معطيات الموقف بشكل بدهي وسريع سواء في التحليل الأدبي أو الرقمي "الإحصائي"، كما أنها تتمتع بقدرة استثنائية على التخطيط والتفاعل من خلال قيادة الهدف للوصول إلى النتيجة حتى يتحقق الأثر ويحدث التغير، وهي إنسانة عملية بشكل عفوي، ولكن بخطوات مدروسة وحكمة في الوصول إلى الغاية المنشودة، هذا مع قوة قناعتها الشخصية بجدوى العمل المبني على الأسس الإنسانية، وثقتها الشخصية المكتسبة من الذات، وقدرتها على تقبل الواقع سواء كان إيجابياً أو سلبياً، ومهم أيضاً مشاركة الفكر والخبرة مع من حولها بدون حدود أو أنانية.

سبب الإرهاب ثقافة العنف ومعاداة المختلف.. ومكافحته تبدأ من تربية جيل يفخر بنفسه لكنه يتقبل الآخر وحول ما يراه في المستقبل العملي لها يقول: "بعيداً عن التوقعات، د. سميرة شخصية عالمية عربية خليجية سعودية، بنت نفسها بنفسها، وكافحت العادات والأطباع المصطنعة التي تسعى لفرض السيطرة الجاهلة والتملك بفتح، وهي مثال حي وواضح لمعنى الإرادة النقية، ولا أتوقع؛ بل أدعو وأطلب من القيادات الخليجية وصناع القرار والحكومات وضع استراتيجية لتبني القيادات النسائية العربية التي وصلت لمثل هذه المكانة العلمية الرفيعة والعملية النوعية واستقطابها لتنبؤاً مناصب قيادية في دولنا الخليجية/ العربية، تعمل من خلالها على تغيير الصورة النمطية للمجتمعات العربية.. نحن - وعندما أقول نحن أقصد المجتمع الخليجي- "أمة الاستهلاك إلى الهلاك" بحاجة ماسة لقيادات تعمل بالشراكة لإحداث تغيير يؤدي إلى تنمية اجتماعية اقتصادية سياسية إنسانية بمنظور الفكر الصحي وسلام إنساني!

وعن ملامح تأثير كل من البيئة المحلية والبيئة العالمية على تكوين شخصية د. سميرة وتوجيه عطاءاتها يقول الفارس: "البيئة المحلية خلقت من د. سميرة إنساناً يتحدى نفسه لإثبات ذاته، وانتماؤها لأسرة متفتحة باعتدال سعت لبناء مبادئ بناتها وأبنائها على حق وعدالة إنسانية أتاح لها العيش والتعايش بفكر صحي سليم داخل وخارج حدود البيئة الأصلية التي هي جزء من تكوينها الفسيولوجي وطبيعتها البشرية، ونجاحها وفخرها لانتمائها لبيئتها المحلية من أساسيات نجاحها ووصولها لأعلى المراكز والمرتبات في البيئة العالمية، فشخصيتها التنافسية التي تملكها عبارة عن تراكمات لتحديات خاضتها، وخلقت منها الدكتورة سميرة الخبيرة الاستشارية القائدة والرائدة.

أما تأثير البيئة الدولية على الدكتورة سميرة فإن الاختلاط بناس أو بيئة غير البيئة الأصلية لأي كان يعلم الإنسان ويفتح أمامه آفاقاً لم تكن في الحسبان، ولقد وصلت د. سميرة لمرحلة أنا شخصياً أصفها بالمعلمة التي تفتح أمام من يتعرف عليها أو يعرفها آفاقاً لم تكن في الحسبان، فهنيئاً لبلد من بين بناته وأولاده الدكتورة سميرة التويجري، وأقول للقيادات العربية والخليجية والسعودية: ندائي لكم احتووا بناتكم، احتووا أولادكم، ومكان الدكتورة سميرة بيننا؛ بين القيادات الخليجية، بين الوزيرات الخليجيات، بين السفيرات الخليجيات. شاهد من أهلها

د. بسمة: أختي شجاعة شغوفة بالعلم واكتساب الخبرات الجديدة والإصرار على تخطي العقبات من الرياض تحدثنا د. بسمة مزيد التويجري عضو هيئة التدريس بجامعة الملك سعود قسم المالية، كلية إدارة الأعمال، وأخت د. سميرة عن أهم العوامل التي أثرت على مسيرة د. سميرة المهنية قائلة: البيئة العائلية المحفزة على العلم وتحقيق الذات ممثلة في شخصية الوالد -رحمه الله- الذي كان طوال حياته حريصاً على أن نبغ جميعاً أعلى المراتب العلمية، ثم فرصة الابتعاث والدراسة في أرقى جامعات أمريكا "هارفارد"، وبطبيعة الحال روح المنافسة الشريفة بين الإخوة للحصول على درجات عالية من العلم وتسخيرها لخدمة الوطن. وعن السمات الشخصية للدكتورة سميرة التي ساهمت في مواصلة مسيرة النجاح، تقول د. بسمة: الشغف بالعلم واكتساب الخبرات الجديدة بالإضافة إلى الشجاعة والإقدام في خوض تجارب جديدة مع الإصرار على تخطي كافة العقبات، وقبول التحديات ناهيك عن الشخصية القوية المؤثرة المدعمة بالتمكن من اللغتين العربية والإنجليزية وطبعاً لا ننسى الطموح العالي.

وتستطرد د. بسمة بكثير من الفخر بأختها قائلة: "شعوري الشخصي تجاه نجاحها هو شعور دائم بالفخر والاعتزاز، فأني نجاح لسميرة هو نجاح لي وللأسرة ككل، ولقد دعمت سميرة معنوياً في مراحل عدة من حياتنا وسأبقى أدمعها ما حييت فهي الأخت والصديقة وتوأم الروح". وأخيراً وعن تحقيق التوازن بين الحياة العملية والشخصية في حياة د. سميرة تقول د. بسمة: "تحقيق التوازن هو أمر في منتهى الصعوبة لسيدة مثل د. سميرة نظراً لطبيعة عملها الذي يستوجب الكثير من الأسفار لمعظم بلدان العالم إلا أنها تحاول وبإخلاص المحافظة على هذا التوازن وتتجح في خلقه في معظم الأحيان".



أكد أنه متكامل وسيأتي بخير.. د. الشيخ ل. الرياض:

النظام الجزائري للاعتداء على المال العام على طاولة هيئة الشورى خلال أسبوعين

المصدر: جريدة الرياض السبت 6 ربيع ثاني 1437 هـ - 16 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1119695>

الرياض - عبدالسلام البلوي

دخلت دراسة تشريع نظام لحماية المال العام عامها السادس عشر ومضى 417 يوماً على تعثر المشروع المقدم من لجنة الإدارة والموارد البشرية بمجلس الشورى وإحالة اللجنة خاصة لدراسته من جديد، رغم المطالبات المتعددة والمتكررة لديوان المراقبة العامة الذي يشكو من استمرار العديد من الجهات المشمولة برقابته ارتكاب مخالفات وتجاوزات مالية رغم صدور قرارات سامية بشأنها، وعدم معالجتها لهذه المخالفات وتكرارها مما أشغل الديوان في متابعتها المشروع تضمن إقرار الذمة المالية للوزراء وعدة مستويات وظيفية وتدرج في العقوبات واضطراره إلى إدراجها في تقاريره سنة بعد أخرى وعلى مدى 13 عاماً منذ عام 1422 وحتى 1435، وقد ترتب على ذلك الحد من قدرة الديوان على التوسع في عمليات المراجعة المالية ورقابة الأداء، كما لم تخلُ تقارير هيئتي الرقابة

والتحقيق ومكافحة الفساد، لإنجاز هذا المشروع وتضمينه جزاءات كافية لمساءلة ومحاسبة جميع من يخالف الأوامر السامية والقرارات والتعاميم المتعلقة بحماية المال العام، ومواكبة دعم خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز لأجهزة الرقابة وتعزيز دورها وتمكينها من القيام بدورها على خير وجه في حماية المال العام ومحاسبة المقصرين والإسهام في القضاء على مظاهر الفساد.

تشريع نظام حماية أموال الدولة يدخل عامه السادس عشر.. رغم مطالبات الأجهزة الرقابية من جهته كشف د. سعيد الشيخ رئيس اللجنة الخاصة المشكلة قبل أكثر من سنة لدراسة مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام بعد تعثر مرور المشروع المقدم من لجنة الإدارة والموارد البشرية، الانتهاء من مرحلة الدراسة وجاهزية النظام لتقديمه على الهيئة العامة للشورى في غضون أسبوعين، مؤكداً لـ "الرياض" أن الدراسة استوفت الجوانب الوقائية لحماية المال العام إلى جانب الجزائية والتدرج في العقوبات كما جعلت التعريفات أدق للاختلاس والاستيلاء والاحتيال والشروع لتوضيح الجرم بشكل واضح، وفصلت العقوبات لكل حالة وركزت على توصيفها أكثر لتساعد المحكمة الجزائية في تحديد العقوبة التي تضمنت حبس الحريات السجن والغرامة المالية، كما بينت الدراسة التي دعت اللجنة إليها عدة جهات للاستماع لرأيها وماليتها كديوان المراقبة العامة وهيئة التحقيق والإدعاء العام وهيئة مكافحة الفساد ووزارة المالية وجهات أخرى كما استأنست برأي قانونيين من داخل وخارج مجلس الشورى، كما حددت اللجنة في دراستها جهات الضبط والتبليغ والتحقيق وأيضاً العقوبات التبعية كبيان عودة الموظف بعد ثبوت جرمه وغير ذلك، وتفصيل حالات وأحكام الشروع والمبلغ الشريك في الجريمة.

وأضاف د. الشيخ أن اللجنة أدخلت في مواد النظام ما يخص إقرار الذمة المالية للوزراء ومستويات وظيفية معينة، كما شدد على التحري في حالات الاشتباه، مؤكداً أن النظام متكامل ويأتي بخير".

يذكر أن نظام حماية المال العام مر بمراحل عديدة أثناء دراسته في الجهات التشريعية، الشورى، وهيئة الخبراء بمجلس الوزراء، حيث كانت البداية حينما صدر أمر سام في نهاية شهر جمادى الأولى عام 1421 بتشكيل لجنة لدراسة مشروع نظام حماية الأموال العامة ومكافحة سوء استخدام السلطة، المقترح من هيئة الرقابة والتحقيق وتعديل اسمه ليصبح "مكافحة الاعتداء على المال العام وإساءة السلطة" والذي أحيل إلى مجلس الشورى وبعد دراسته من لجنة الإدارة والموارد البشرية أقره الشورى قبل أكثر من 16 سنة وتحديداً في الرابع والعشرين من شهر صفر عام 1426 ثم أعيد إليه للرد على التباين الذي حدث بينه وبين مجلس الوزراء فأقر الشورى النظام مجدداً في الرابع عشر من شهر صفر عام 1428.

وبذلت لجنة الإدارة والموارد البشرية في مرحلة الدراسة لنظام مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام حماية المال العام ومعالجة التباين مع مجلس الوزراء، جهدها في دراسة المشروع وأجرت تعديلات على سبع مواد جديدة وعدلت سناً أخرى على مشروع النظام الجزائي للاعتداء على المال العام بعد أن لاحظت خلل النظام من نصوص لحماية ووقاية المال العام من الاعتداء عليه واقتصاره على أحكام تتعلق بتجريم حالات الاعتداء وتقرر عقوبات لتلك الجرائم، مؤكدة أن مكافحة الفساد المالي تتطلب تلافى الفراغ التنظيمي المتمثل في عدم وجود نظام شامل لحماية المال يتضمن الأحكام الجزائية والوقائية، رافضة الاحتجاج بوجود لوائح وأنظمة وتعليمات تتضمن التصرف بالمال العام، للقول بعدم الحاجة لنظام الحماية وأكدت أن وجود هذه النصوص مبعثرة في تلك المصادر أدى إلى ضعف الجانب الوقائي لحماية المال العام، إلا أن مشروع لجنة الإدارة لم ينجح وتم تشكيل لجنة خاصة لدراسته في الثامن عشر من محرم عام 1436 بعد نحو الاستماع إلى عشر مداخلات فقط واعتبر أعضاء حينها أن تشكيل لجنة خاصة سيعيد المشروع للمربع الأول في إعداد الدراسة وإن استفادت من مشروع اللجنة المختصة وبالتالي تأخر حسم نظام لحماية المال العام الذي تنتظره هيئة مكافحة الفساد وسبق للمجلس أن أقر توصية للجنة حقوق الإنسان المختصة بدراسة أداء "نزاهة" وطالب الهيئة بسرعة استكمال الإجراءات النظامية المتعلقة بإصدار نظام حماية المال العام.

أكد أن الحادث يدل على خلل في المنظومة الصحية م. الفالح: لن يتم افتتاح مستشفى جازان حتى نتأكد من جاهزيته لحالات الطوارئ

المصدر: جريدة الرياض الجمعة 5 ربيع ثاني 1437 هـ - 15 يناير 2016م

<http://www.alriyadh.com/1119419>

جازان - عادل الزائري
نقل وزير الصحة م. خالد الفالح تعازي ومواساة خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود وسمو ولي عهده الأمين وسمو ولي ولي العهد - حفظهم الله- لأسرة المتوفيتين جميلة الفيقي وابنتها صفية الفيقي، واللتين قضتا في حادث الحريق الذي اندلع بمستشفى جازان العام.
وسأل م. الفالح الله تعالى أن يتغمدهما بواسع رحمته وغفرانه وأن يمن على المصابين بالشفاء العاجل.
وقال وزير الصحة: "إن الحادث أليم ويمس مشاعر كل مواطن وبالذات منسوبي وزارة الصحة، وعندما يحدث مثل هذا الحادث ويتوفي مثل هذا العدد، فلا شك أن هذا يمثل خللاً في المنظومة الصحية، التي نأمل إن شاء الله أنها لن تتكرر في أي موقع صحي آخر".
كما أكد وزير الصحة، خلال جولة تفقدية لمبنى مستشفى جازان مساء أمس الأول، على أنه ستتم عملية إعادة تأهيل المستشفى بعد التأكد من الدراسات الهندسية الكاملة، ولن يتم افتتاحه حتى يتم التأكد من تأهيل المستشفى للتعامل مع حالات الطوارئ.
وقد أطلع م. الفالح على الأضرار والآثار المترتبة على حادث الحريق الذي اندلع خلال الشهر الماضي، واستمع إلى شرح مفصل من مدير المستشفى ومدير المشروعات بصحة جازان عن التلفيات التي نتجت عن الحريق، وحثهم على أهمية المهنية والإخلاص في العمل وإعداد دورات تدريبية في عملية الإخلاء، حتى لا تتكرر مثل هذه الحوادث مرة أخرى.



• الصحة تضع 11 هدفا لـ "التحول" أبرزها التطوير والاستثمار والتأمين

تتضمن تعزيز الأبحاث وتوفير الفرص الوظيفية وتوطين صناعة الدواء

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 5 ربيع ثاني 1437 هـ - 15 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/654324>

علنت وزارة الصحة عن 11 هدفاً تطلق بهم عصر «التحول»، الذي يستهدف الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطن، أبرزها تعزيز الرعاية الصحية الأولية، وتعزيز سلامة المرضى، رفع كفاءة التشغيل، ودعم أعمال القطاعين العام والخاص، وصناعة الأدوية والمستلزمات الوطنية بأيدٍ وطنية، إلى جانب التأمين الصحي لكل مواطن. وأبلغت الوزارة كافة منسوبيها بمختلف فئاتهم في المرافق الصحية المختلفة بأنها ستبدأ مشروع «التحول» كون المملكة أطلقت برنامج «تحول وطني» كبير يحمل نقلة نوعية في مستوى الحياة في المملكة في كل نواحيها، ومن أهمها مجال الصحة.

وقالت إنه نظراً لأن تحقيق هذه الرؤية النيرة لقيادة المملكة يملي علينا تحديات كبيرة في كل مجال نعمل فيه، واستجابة لهذا فقد وضعنا ميثاقاً لوزارة الصحة يحمل أهدافاً غاية في الطموح، بنيت على القدرات المميزة لدى فريق العمل في الوزارة وحرصهم على الأداء المتميز. ومتطلبات هذه الأهداف تملئ القيام بتحول نوعي كبير في كل ما نؤديه من أعمال، أينما كنا في منظومة الخدمات الصحية. وتتطلب أهداف ميثاق وزارة الصحة تحقيق تغييرات أساسية في النموذج الذي نتبعه في خدمات الرعاية الصحية؛ وهذا سيتطلب تعزيزاً جذرياً للدور الذي تلعبه التقنيات الحديثة، وتقنية المعلومات بالأخص في كل نواحيها.

كما سيتم تقوية دور الأبحاث الطبية والعلمية في مساندة عملنا، وسنعزز أنظمتنا الصحية، ويشمل ذلك تعزيز دور الصحة الأولية والرفع من جودة الخدمات الطبية وتعزيز سلامة المرضى، وسنزيد من كفاءتنا التشغيلية إلى أعلى المستويات، ونرفع من كفاءة الإنفاق إلى أقصى ما يمكن.

وتشمل الأهداف بناء الشراكات القوية مع كل من يمكنه دعم أعمالنا في القطاعين العام والخاص في المملكة وعلى المستوى الدولي، إلى جانب إنشاء نماذج جديدة للاستثمار والتمويل في المجالات الصحية، وتطوير أنظمة الحوكمة والتراخيص والاعتماد بالوزارة، وسيعزز ذلك دور القطاع الخاص في دعم منظومة الخدمات الصحية، وخصوصاً في مجال توطيد صناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في المملكة.

وأشارت إلى أن برنامج التحول سيتيح الفرصة لكل مواطن للانضمام لنظام تأمين صحي وطبي قوي يتيح له الحصول على الرعاية الصحية المناسبة، ولا شك في أن إتاحة الفرصة لكل العاملين في الوزارة لرفع مستوى كفاءتهم ومهاراتهم وتأهيلهم أفضل تأهيل، بالإضافة إلى استقطاب الآلاف من أبناء الوطن للعمل في كافة مجالات الخدمة الصحية، وتقديم أفضل فرص التعلم والتأهيل لهم، هو حجر الزاوية للتحول الذي نسعى إليه. وكنواة لهذا التحول، ولدعم انطلاقته، فسوف نقوم بتأسيس فريق لبرنامج التحول هذا، سيكون من أولى مهامه وضع استراتيجية إدارة التغيير لهذا التحول، وتحديد أولوياته ونطاقاته وخطط العمل فيه، ومن ثم تنفيذ خارطة الطريق. وسيقوم الفريق بدعم المبادرات المتعلقة بالتحول والتأكد من تماشيها مع الأهداف، وضمان حسن أدائها ومتابعة تنفيذها من خلال متابعة مؤشرات الأداء لكل مبادرة، والتأكد من حسن التنسيق بين جميع الجهات المعنية بجهود التحول في الوزارة وخارجها، ووضع استراتيجيات التواصل حول جهود التحول ومتابعة تنفيذها.

وستعتمد الوزارة على كل أولئك الطموحين وأصحاب الخبرة والتأهيل في مجالات عمل فريق التحول من العاملين في الوزارة؛ لينطلقوا به حتى يصبح حقيقة واقعة يزدهر فيها كل مجال من مجالات خدماتنا الصحية. ودعت الوزارة الراغبين والقادرين من منسوبي الوزارة الى الانضمام للبرنامج للاستفادة من كافة الخبرات في جميع المجالات.



الملك سلمان والمعوقين.. سجل متفرد من العطاء

صفحة عمرها 30 عاماً من الاهتمام الشخصي والمبادرات الإنسانية

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 5 ربيع ثاني 1437 هـ - 15 يناير 2016 م

<http://www.al-madina.com/node/654335>

المدينة – الرياض

تتجسد رؤية خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز آل سعود لأهمية استثمار قدرات كافة فئات المواطنين في مسيرة تنمية المجتمع، وقناعته بأننا جميعًا شركاء لنا نفس الحقوق، وعلينا نفس الواجبات، وتتجسد هذه الرؤية في رعايته واهتمامه -أيده الله- بقضية الإعاقة واحتياجات المعوقين، التي تمثل جانبًا من أولويات واهتمامات شخصيته الإنسانية الفريدة. وهذه العلاقة الإنسانية المميّزة هي صفحات في سجل عمره 30 عامًا من الاهتمام الشخصي والمبادرات الإنسانية والعلمية، ودعمه -حفظه الله- لاحتياجات المعوقين، حيث كانت البداية على وجه التحديد عام 1402 هـ مع توجيهه، وكان أميرًا للرياض -حينذاك- بدعم إنشاء جمعية الأطفال المعوقين، واحتضان جمعية البر بالرياض لهذه المنشأة الجديدة. وشهد ختام المؤتمر صدور الموافقة السامية على النظام الوطني لرعاية المعوقين، ذلك النظام الذي خطا مشروعه بدعم ومساندة لا محدودة منه عن كثب، خطوات إعداده من قبل اللجنة المشرفة المشكلة من عدد من المسؤولين والعاملين بالجمعية، ومركز أبحاث الإعاقة.

ويُعدُّ مركز الملك سلمان لرعاية الأطفال المعوقين بحائل تفعيلًا لمنظومة متكاملة من الأهداف أبرزها امتداد مظلة الخدمات المتخصصة والمجانية إلى مناطق المملكة كافة، وفقًا لاحتياجات تلك المناطق، وفي ظل الدعم المميز الذي حظيت به الجمعية منه -رعاه الله- فقد تفضل برعاية افتتاح المركز، وقَدَّم تبرعًا كريمًا لإنشاء مسجد بجوار المركز. أبحاث الإعاقة

أما علاقته مع مركز الملك سلمان لأبحاث الإعاقة فهي صورة أخرى من صور إيمانه العميق بدور العلم في مواجهة قضايا المجتمع، والإسهام في تنمية الإنسان، فعلى مدى أكثر من عقدين من الزمن حظي المركز، ومنذ أن كان فكرة إلى أن أصبح واقعًا مشرفًا بدعمه ومساندته. ومؤخرًا رعى خادم الحرمين في قصر السلام بجدة يوم الخميس 8 رمضان 1436 هـ، حفل وضع الحجر الأساس لمشروع «خير مكة» الاستثماري الخيري العائد لجمعية الأطفال المعوقين.



• الشورى“ يناقش نظام تكريم الشهداء وإبراء ذمتهم وتوحيد

المزايا

طالب بإستراتيجية محددة المعالم لتصحيح الصورة النمطية عن

المملكة

المصدر: جريدة المدينة الجمعة 5 ربيع ثاني 1437 هـ - 15 يناير 2016 م

<http://www.al-madina.com/node/654342>

جابر المالكي – الرياض

يناقش مجلس الشورى الاثنين المقبل، تقرير لجنة الشؤون الأمنية بشأن مشروع نظام تكريم شهيد الواجب، ومن في حكمه المقدم من عضو المجلس الدكتور حمد آل فهاد، استنادًا للمادة 23 من نظام مجلس الشورى. ويتضمن مقترح المشروع، حفظ حقوق الشهداء، والمصابين، والأسير، والمفقود، وتأمين الرعاية اللازمة لذويهم من بعدهم، وخلافتهم في أهلهم بخير، وتعجيل إبراء ذمة الشهيد، وتوحيد مزايا، وحقوق الشهداء، وتسهيل إجراءاتهم، وإزالة الفوارق والاختلافات في آلية صرف مستحقاتهم، بما يشجع على روح التضحية، وبذل النفس، والاستبسال في سبيل حفظ أمن الوطن وحماية مقدساته.



حقوق الإنسان في الصحافة

عبد الرحمن بن سعد بن عبدالرحمن الشمراني
ناصر بن مبارك بن معجب الودعاني الدوسري
المعتقلون تحت المحاكمة:
صلاح بن محمد بن مجول علي
علاء بن عبد الرؤوف بن توفيق قاسم
محمد بن عبد الله ال عبيد الشمري
بتال بن عميش بن عايض بن بتال الحربي
حسن بن يحيى بن حسن العلوي
محمود محمد سلامة بخيت الشريف
عايش بن علي بن حسين الحربي
عبدالله بن رفيع بن مظهر الشمري
نايف بن غازي الحربي
ماجد بن سعد بن عايض البقمي
محمد بن عبد الله (الجوهري) الحويطي
عبد الرحمن بن محمد القحطاني
جار الله بن سليم بن محمد الجار الله
تركي بن عبد الله الكربي
فهد بن خلف بن مفضي آل حيزان
معتقلون «تجاوز حدود»
إسماعيل بن إبراهيم بن محمد المعقل
بندر بن منصور بن حمد اليحيى
حصين بن عليوي بن حصين العرجاني
خالد بن إبراهيم بن سليمان الرياعي
زيد بن ذياب بن عبدالله الشمري (يعاني من فقدان الذاكرة)
زيد بن رakan بن أحمد التميّاط
سالم بن حمود الطواله الشمري (خريج جامعة اكسفورد)
سعيد بن علي بن محمد المطرفي (دخل العراق لزيارة والدته)
سليمان بن حمدان بن صالح الشمري
صالح بن سعد بن مزهر القحطاني
عبدالله بن حمود بن عبدالعزيز التويجري
عقاب بن اونيس بن عقاب الشمري
عمر بن عبيد بن حمود العلي
فايز بن محمد بن حمود المحاني السهلي
فواز بن مخلف بن عوده القيصي السرحاني
ماجد بن سعيد بن حامد الغامدي (نالت منه الكلاب أثناء التحقيق)
ماجد بن عبد الله بن سعود الدريبي
محمد بن سعيد بن فلو القحطاني
منصور بن عبدالله بن لافي البشري الحربي
هادي بن عماش بن سليمان العلي (ماجستير فيزياء)
وليد بن عايض بن سعد آل مهدي القحطاني
ياسر بن سالم بن جبر الشريف
ناصر بن مشهور بن معاشي الرويلي (أقدم سجين سعودي في العراق منذ عام 1995م)
محمد بن عثمان بن مفرح الزهراني
معتقلون «قانون مدني»:

أحمد بن رجاء بن مناور الحربي
أسامة محمود أنور سعد
بندر بن سعود بن عوض الزهراني
حمدان بن فرحان بن ورهان الرويلي
زاهر بن فايز بن محمد الشهري
سالم بن نازل بن عبيد الشمري
سعد بن عبدالله بن ناهض الحربي
سعيد بن سعد بن سعيد القرني
سلوم بن محمد بن سلوم بن سعيد
عايد بن محمد بن عايد البقمي
عايش بن علي بن حسين الحربي
عبدالله بن حسين بن سعيد المالكي
عبدالمجيد بن حازم بن فرج العبدلي
عبدالمجيد بن فايز بن عليان العنزي
علي بن حمد بن علي الكربي
علي بن معيض بن علي القرني
عوض بن محمد بن علي القحطاني
ناصر بن خلف بن مضحي العنزي
نايف بن عادي بن عايش المحياني
فهد بن عبدالعزيز بن يوسف فلاتة
أصغر معتقل سعودي:
جابر بن راشد بن مبارك المري
معتقلون عادوا للمملكة:
مساعدة بن محيا بن زايد المطيري
صالح بن لافي بن صالح العصيمي العتيبي
مروان بن إبراهيم بن عبداللطيف الظفر
سعود بن عبد الله بن عياد الشمري
عبد الله بن محمد بن هندي العنزي
نمر بن عايض الشيباني العتيبي
يوسف بن عوض بن دليم الشمري
جمال بن يحيى بن محمد الغروي
محمد بن حمدان بن محمد العماري
ياسر بن محمد بن أحمد الغامدي
خالد بن أحمد بن سعدون أحمد (تشادي مولود في السعودية)

السجن والاعتذار في صحيفتين لمواطن تلفظ على طليقته

المصدر: جريدة عكاظ الأحد 7 ربيع ثاني 1437 هـ - 17 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160117/Con20160117819787.htm>

عدنان الشبراوي (جدة)

أيدت محكمة الاستئناف حكماً يقضي بسجن مواطن ستة أشهر والجلد 75 جلدة، ونشر اعتذار على نفقته في صحيفتين محليتين، لطليقته، نظير حقها الخاص، وذلك عقب إدانته بسبها واتهامها بالخيانة والتطاول عليها بألفاظ خارجة عن حدود الأدب، في مقر عملها في أحد الفنادق بجدة.

وكان الحكم الذي أصبح نهائياً وواجب النفاذ، أصدرته المحكمة الجزائية في جدة، تضمن أخذ التعهد من المحكوم عليه بعدم العودة مستقبلاً إلى تصرفه والتعرض لمطلقته بالسوء قولاً أو فعلاً.

ووفق الوقائع -التي تحصلت عليها «عكاظ»-، فإن المدعية التي تعمل في فندق بجدة، تقدمت ببلاغ اتهمت طليقها بتكرار الاتصال عليها في مقر عملها، والتحدث مع مسؤولين في الفندق، واصفاً إياها بألفاظ خارجة عن الأدب، بهدف تشويه سمعتها، وأرقت تسجيلات صوتية من إدارة الفندق تثبت صحة دعواها، ويسماع التسجيلات تبين وجود عدة مقاطع تضمنت عبارات سب وقذف من المدعى عليه، مهدداً الفندق بإحضار هيئة الأمر بالمعروف والشرطة وهيئة السياحة. وفيما أقر المدعى عليه، بصحة التسجيل، بعد حضوره بالقوة الجبرية إلى المحكمة، طعن في تسريبها من إدارة الفندق، وهو ما ردت عليه المحكمة بأن من حقه إقامة دعوى مستقلة ضد الفندق، كاشفاً وجود خلافات ومشكلات بينه ومطلقته بسبب حضانة طفله، معترفاً بالتلفظ عليها، لكنه -حسب قوله- لم يقصد قذفها. وأحال القاضي طرقي القضية إلى لجنة الصلح لتقريب وجهات النظر ومحاولة الإصلاح بينهما، لكن اللجنة ردت بتعذر الصلح بينهما، الأمر الذي دعا المحكمة لإصدار حكمها.

تراجع توظيف السعوديين في منشآت القطاع الخاص 38%

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 5 ربيع ثاني 1437 هـ - 15 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160115/Con20160115819349.htm>

سعاد الشمراني (الرياض)

كشف عدد من أعضاء الشورى، أن معدل توظيف السعوديين في منشآت القطاع الخاص انخفض بنسبة 38 في المئة في العام الماضي وأن معدل البطالة زاد إلى 11.7 في المئة من السعوديين، وارتفعت معدل تأشيرات العمالة الوافدة إلى أكثر من 60 في المئة.

وأوضح عضو المجلس الدكتور عبدالله العتيبي، أن نسبة العاملات المنزليات الهاربات وصلت إلى 60 في المئة من إجمالي عدد العاملات المستقدمات العام الماضي وهو ما وصفه بالأمر المقلق.

واستعرض الدكتور مشعل السلمي، أرقاماً تكشف فشل برنامج نطاقيات، وقال: «إن الأرقام الموجودة في التقرير تشير عكس أهدافه في زيادة التوطين وخفض زيادة العاملين». وبين أن التقرير كشف انخفاض معدل توظيف السعوديين في منشآت القطاع الخاص بنسبة 38 في المئة في عام (1436/1435) عن المعدل الذي كان عليه في العام 1435/1434، وارتفع معدل البطالة 11.7 في المئة، وارتفع معدل تأشيرات العمالة الوافدة بمعدل 60.35 في المئة، وارتفع عدد العاملين

غير السعوديين في منشآت القطاع الخاص في الأعوام الثلاثة الماضية: بلغ عددهم عام 2012 (7.352.900) عامل، و2013 (8.212.782) عاملاً، و2014 (8.471.364) عاملاً، يمثلون ما نسبته حوالي (85 في المئة) من العاملين في القطاع الخاص، وما نسبته حوالي (40 في المئة) من عدد السكان السعوديين. وتساءل السلمي عن سبب عجز برنامج نطاقات في استيعاب (560.539) مواطناً عاطلاً. ولاحظ الدكتور سعيد الشيخ أن استراتيجية العمل لم تسهم في حل مشكلة الحد من البطالة، لافتاً إلى فشل برنامج نطاقات وحماية الأجور. واستشهدت الدكتورة فدوى أبو مريفة بالإحصائية التي أعلنتها وزارة الداخلية والمتعلقة بالجرائم والانضمام لعالم الإرهاب لبيان حجم خطورة عدم توظيف المواطنين. وتساءل الدكتور سعدون السعدون عن أوضاع العاملين في المنشآت ذات النطاق الأحمر -ضمن برنامج نطاقات- في ظل تعطل أعمال مؤسساتهم. وتساءل عضو آخر عن مدى نجاح برنامج نطاقات في توظيف الوظائف والحد من استقدام العمالة.



وكيل الشؤون الاجتماعية: 12.5 مليار ريال مليون مستفيد من معاشات الضمان

المصدر: جريدة عكاظ الجمعة 5 ربيع ثاني 1437هـ - 15 يناير 2016م

<http://www.okaz.com.sa/new/Issues/20160115/Con20160115819350.htm>

سعاد الشمراني (الرياض) تصدى خادم الحرمين الشريفين الملك سلمان بن عبدالعزيز منذ توليه مقاليد الحكم، لهماوم المحتاجين، وعمل جاهداً على تحقيق متطلباتهم، متلمساً احتياجاتهم، وأصدر توجيهاته لوزارة الشؤون الاجتماعية للوصول إلى المواطن أينما كان في المدن والقرى والهجر، فأصدر قراراته الإنسانية التي مازال صداها يتردد دعوات بأن يمد الله في عمره ليبقى عوناً لشعبه الذي أحبه، واعتمد خلال العام الأول من عهده الميمون مليارات الريالات لتحسين معيشة المواطنين. وكشف وكيل وزارة الشؤون الاجتماعية للضمان الاجتماعي محمد بن عبدالله العقلا عن محصلة الأعمال التي حققتها الوزارة خلال عام من تولي الملك سلمان مقاليد الحكم في المملكة، مبيناً أن الضمان الاجتماعي قدم دعمه لمشاريع تنمية لـ 12917 أسرة منتجة، وبلغ عدد المستفيدين من كافة البرامج المساندة 1.2 مليون مستفيد، من تسديد جزء من فواتير الكهرباء، وبرنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء، وبرنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي، ورسوم القياس.

وبين أن مليون حالة استفادت من معاشات الضمان بإجمالي مبلغ تجاوز 12.5 مليار ريال، مضيفاً: «تم تعديل سلم معاشات الضمان، وصرف راتب شهرين لمستفيدي الضمان وصرف معونة رمضان، وارتفع عدد مكاتب الضمان الاجتماعي خلال هذا العام إلى 116 مكتباً، وشمل برنامج المساعدات المقطوعة 337 ألف حالة بمبلغ تجاوز 4.5 مليار ريال». وقال: «إن أهم القرارات التي شهدتها وكالة الضمان تعديل سلم معاشات الضمان الاجتماعي إلى ألف ريال للفرد الواحد شهرياً، بدلاً من 862 ريال شهرياً، وبلغت عدد الحالات المستفيدة من معاشات الضمان الاجتماعي 997.567 حالة بقيمة أكبر من 12 مليار و590 مليون ريال».

وأضاف: «خلال العام الأول من تولي الملك سلمان مقاليد الحكم صدرت مكرمتين ملكيتين، الأولى صرف راتب شهرين لمستفيدي الضمان الاجتماعي بلغ 2.6 مليار ريال، وصرف معونة رمضان لعام 1436 بواقع 1000 ريال لكل مشمول بالضمان الاجتماعي، وإجمالي المبلغ المعتمد 1.8 مليار ريال».

وأكد أن الوزارة ممثلة في وكالة الضمان الاجتماعي تعمل على مراجعة عدد من المشاريع الجماعية، كمشروع إنشاء 20 كشكاً لبيع منتجات الأسر الضمانية النسائية المنتجة في عنيزة بمليون ريال، لافتاً إلى أن الوزارة مستمرة في تنفيذ العديد من البرامج كتسديد جزء من فواتير الكهرباء، وبين أن برنامج المساعدات النقدية لأجل الغذاء قدم خدماته لـ 4.888.907

مستفيدين بمبلغ 1.201.988.424 ريالاً، في حين بلغ عدد الحالات المستفيدة من برنامج المساعدات النقدية لأجل الحقيبة والزي المدرسي 228.733 حالة، وبلغت قيمة المبالغ المصروفة لها 68.140.320 ريالاً. وأوضح أنه تم إدراج 8 مشاريع سكنية لـ 663 وحدة سكنية، ضمن برنامج الإسكان الخيري المعتمدة في المنافسة الثالثة لبرنامج الفرش والتأثيث بتكلفة بلغت 17.999.032 ريالاً، خلال الفترة من 1436/4/9 حتى 1436/11/16. وقال إن عدد مساكن مستفيدي الضمان الاجتماعي التي تم فرشها وتأثيثها 1920 وحدة سكنية بقيمة 7.091.931 ريالاً، بينما بلغت قيمة المبالغ التي تم صرفها لجميع الشركات والمؤسسات المتععدة بالفرش والتأثيث لمساكن مستفيدي الضمان الاجتماعي ومشاريع الإسكان الخيري 158.143.797.72 ريالاً.



السجن والجلد عقوبة مدعيات الهجر

المصدر: جريدة الوطن الأحد 7 ربيع ثاني 1437 هـ - 17 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=249387&CategoryID=3

جدة: سامية العيسى

كشف مصدر مسؤول في وزارة الشؤون الاجتماعية لـ "الوطن" أن 20 % من المهجورات المنتسبات للضمان الاجتماعي لا يستحقن الحصول على الدعم المالي. وأوضح المصدر، تحتفظ الصحيفة باسمه، أن التلاعب بات من وسائل الحصول على الضمان ويستخدمها بعض المواطنين، مشيراً إلى أن هناك أموالاً تذهب إلى متحايلات يدعين الهجر ويشاركون أزواجهن وبعض الأقرباء من العصابة الذين يدعون كذباً خلال التسجيل بمكاتب الضمان أن "المرأة" طالبة الدعم في وضع الزوجة المهجورة، وهذا الفعل فيه استيلاء على مبلغ الضمان بدون وجه حق. وبين المصدر أن هناك 318 مليون ريال تصرف للمهجورات شهرياً ويبلغ عددهن 28 ألف امرأة. وحول عملية الحفاظ على أموال المستحقين قال المصدر إن الوزارة لجأت إلى وضع عدة إجراءات صارمة للحد من هذه الظاهرة، وذلك بالتعاون مع وزارة العدل، ومن ضمنها إثبات الهجر عبر صك من العصابة أمام المحكمة، مشيراً إلى أن الحكم الشرعي بالهجر سيفعل أمام القضاء مع وجود ذوي العصابة ويكون بالشهادة أمام القاضي، ويتوقع أن يمنع هذا الإجراء التلاعب خشية للعقوبة التي يتوقع أن تكون السجن والغرامة. من جانب آخر، أوضح المصدر أن وكالة الضمان الاجتماعي ترفع طلبات الراغبين في الانضمام إلى الضمان حالياً عبر برنامج ربط إلكتروني من كافة فروع الضمان المنتشرة بالمملكة الأمر الذي يحد من سبل التلاعب. وقدّر عدد المستفيدين المشمولين بالضمان بنحو 950 ألف مستفيد ومستفيدة يحصلون على معونات شهرية حسب تصنيف ظروفهم المعيشية. من جانبها، قالت المستشار القانونية المحامية بيان زهران إنه يحق للشؤون الاجتماعية إحالة من يثبت في حقهم التلاعب والاحتيال إلى هيئة التحقيق والادعاء العام، وإذا ثبت تحايلهم أحيلت القضية إلى المحكمة المختصة لمعاقبتهم بموجب أحكام قضائية، وقد تصل العقوبات إلى السجن والجلد.



لجنة الحماية: 15 حالة عنف شهرياً بالأحساء

المصدر: جريدة الوطن الأحد 7 ربيع ثاني 1437 هـ - 17 يناير 2016م

http://www.alwatan.com.sa/Nation/News_Detail.aspx?ArticleID=249388&CategoryID=3

الأحساء: عدنان الغزال

أكد عضو في لجنة الحماية الاجتماعية في محافظة الأحساء أن معدل حالات الإيذاء والعنف على اختلاف أنواعه يصل إلى 15 حالة شهرياً، مبيناً أن اللجنة يردها ما بين 20 إلى 30 بلاغاً عن حالات إيذاء وعنف إلا أنه بعد التأكد من تلك البلاغات يتضح أن نسبة منها كاذبة أو كيدية أو مبالغ فيها، وتستند اللجنة في إثباتاتها لصحة البلاغات الواردة من خلال تقارير طبية تصدر من المستشفيات، ومحاضر الشرطة.

فيما أكد عضو اللجنة ممثل وزارة العدل في الأحساء عادل الزيد، على ارتفاع حالات الطلاق في المحافظة، مرجعاً ذلك إلى أجهزة الاتصالات الحديثة، وأن ما نسبته 80% من أسباب الطلاق تعود إلى أسباب ضعيفة جداً، كما استعرض بعض المفردات القضائية المتعلقة بالأسرة، والتي من بينها الوكالة، والإعالة والولاية وشروط كل واحدة منها.

حالات العنف الجسدي

يشير الأخصائي الاجتماعي في الفريق التنفيذي بلجنة الحماية الاجتماعية في الأحساء علي محمد الحمد، إلى أن إحصائيات حالات العنف في المحافظة لا تشكل ظاهرة مقارنة بعدد السكان الكبير، وأن معظم الحالات الواردة للجنة هي حالات عنف جسدي ونفسي بخلاف العنف الجنسي "التحرش" التي تعد نسبته قليلة جداً، وتتلقى تلك البلاغات 8 جهات هي المحافظة، والمستشفيات، والمدارس وإدارة التعليم، والشرطة، والجمعيات الخيرية، وهيئة حقوق الإنسان، والجمعية الوطنية لحقوق الإنسان، ومركز البلاغات الهاتفية.

تصرفات عدوانية

يقول الحمد إن اللجنة تهدف إلى الإصلاح والتركيز على حل المشكلات ودياً بين الأطراف، والتأهيل الاجتماعي والنفسي من خلال الجلسات العلاجية والإرشادية والنفسية، إلى جانب الإيواء بعد التأكد من عدم وجود من يرعى الحالة وسط محيطها العائلي، مبيناً أن هناك دراسات أظهرت أن الأفراد الذي يعيشون في أسر يسودها العنف هم أكثر قابلية لتكون تصرفاتهم عدوانية، وأن الأزواج الذين يشبون في أسر يسودها العنف يكون احتمال ضربهم لأولادهم وزوجاتهم عشرة أضعاف الرجال الذين يشبون في أسر لا يسودها العنف، مضيفاً أن الأطفال يتأثرون بالسلوك العدواني للآباء والأمهات، ويكتسبون العنف أكثر من تأثرهم بالنصائح الموجهة إليهم بعدم ممارسة العنف مع الآخرين، داعياً إلى ضرورة تبني لجان التنمية الاجتماعية والجمعيات الخيرية تهيئة أطراف تلك الحالات ودمجهم في المجتمع عن طريق إيجاد وظائف، وإنشاء مجالس للشورى على مستوى الأسرة.

الإلكترونية
الاقتصادية
www.aleqt.com

• التقاعد و"التأمينات" .. وإمكانية الاندماج

المصدر: جريدة الاقتصادية الأحد 7 ربيع ثاني 1437 هـ - 17 يناير 2016م

https://www.aleqt.com/2016/01/17/article_1022246.html

علي الشدي

استكمالاً لمقالي السابق حول "التخصيص وإعادة الهيكلة" أتطرق اليوم إلى موضوع يهم الموظفين في القطاع العام والخاص.. وقبل الدخول في الموضوع أثني على فكرة تخصيص شركة أرامكو السعودية التي أعلنها الأمير محمد بن سلمان رئيس مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية، ما يشير إلى جدية التخصيص وشموله لقطاع مهم وجذاب من حيث نوعية المنتج وارتفاع الدخل حتى في ظل انخفاض أسعار النفط.

وعودة إلى موضوع "التقاعد" و"التأمينات" وإمكانية الاندماج بينهما أقول إن تطبيق نظام واحد على جميع المواطنين الموظفين في القطاع العام أو الخاص له إيجابيات كثيرة منها تسهيل انتقال الموظف من القطاع العام إلى الخاص وبالعكس وفي ذلك إثراء لكلا القطاعين، فالقطاع العام يحتاج إلى ديناميكية موظف القطاع الخاص وقدرته على سرعة اتخاذ القرار، ولعل استعانة الحكومة أخيراً ببعض مخرجات القطاع الخاص سواء كوزراء أو موظفين ومستشارين دليل على القناعة بذلك، كما أن القطاع الخاص يحتاج إلى بعض من عملوا في الدولة فاكثسوا خبرة في الأنظمة ذات العلاقة بقطاع العمل وكيفية تطبيقها.. وربما تكون سهولة الانتقال بين القطاعين داعماً قوياً لسعودة الوظائف، حيث يقبل الشباب

على وظائف القطاع الخاص بعد تجربتهم للعمل الحكومي أو العكس، ويمكن أن ينتقل الشاب بين القطاعين لاكتساب الخبرة في أعمالهما مستفيدا من المزايا المتماثلة فيهما على رأس العمل وبعد التقاعد. ويضاف إلى المزايا الخاصة بالموظف مباشرة مزايا للجهاز الموحد نفسه مثل سهولة وضع خطة استراتيجية موحدة لاستثمار الأموال، ما يعظم الدخل ويجنب تلك الاستثمارات المخاطر نتيجة الاستفادة من تجربة النجاح لأي من الجهازين في الماضي، إذ المعروف أن أحدهما قد وفق في نوعية استثماراته أكثر من الآخر. ومن المزايا أيضا تخفيض التكاليف الإدارية وتوحيد بعض الإدارات والتسهيل على الجهات الرقابية التعامل مع نظام واحد وجهة واحدة وهذا جانب مهم لحفظ أموال الموظفين الذين يرون فيها ضمانا لهم ولأبنائهم وأسره مستقبلا. ولعل ما يمكن أن يسهل عملية الاندماج بين النظامين أنه قد تم سابقا تقريب نظام التأمينات الاجتماعية مع نظام التقاعد المدني والعسكري من حيث الاشتراك الذي يدفعه الموظف وصاحب العمل، كما أن مزايا النظامين متقاربين وهذا ما يزيل التفرقة عند معالجة أوضاعهم بعد التقاعد ويبقى الاختلاف الوحيد بين النظامين أن نظام التأمينات الاجتماعية يغطي إصابات العمل ويقوم بعلاجها وتعويض المصابين بإصابات عمل، بينما نظام التقاعد ليس لديه مثل هذه التغطية. ومن المناسب أن يشمل النظام الموحد المقترح تغطية موظفي الدولة بنوع الأخطار المهنية، حيث يكون جميع العاملين في الحكومة والقطاع الخاص خاضعين لفرع إصابات العمل. وأخيرا: دمج النظامين له مزايا عديدة ربما لم أتطرق إلى بعضها ولو أعطى وزير الخدمة المدنية ووزير العمل هذا الموضوع اهتماما ثم رفعا تقريرهما إلى مجلس الشؤون الاقتصادية والتنمية فلربما اتخذ القرار بالدمج ضمن إعادة الهيكلة أسوة بدول عديدة وجدت أن النظامين يخدمان فئة واحدة لا فرق بينهما.



مبادرات الشؤون الاجتماعية السبع

المصدر: جريدة المدينة الأحد 7 ربيع ثاني 1437 هـ - 17 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/654685>

محمد عثمان الثبيتي

كتبت مقالاً قبل أكثر من أربع سنوات عن ضرورة إنشاء جمعيات للمطلقات والأرامل تستهدف تحويل دورهن من جابات من الجمعيات الخيرية إلى منتجات يعتمدن في الحصول على قوتهن من عرق جبينهن؛ وأشرت في ذات المقال إلى أهمية ذلك لعدة اعتبارات يأتي في مقدمتها أن الإنفاق الحكومي مُعرض للهبوط والنزول بحسب التقلبات الاقتصادية من ناحية، وتغيير النظرة السلبية السائدة عن المرأة المتمثلة في تعطيل دورها العملي ووجوب مشاركتها وفقاً لثوابت الدين وقيم المجتمع من جهة أخرى، وهذا جزء مما أطلقت وزارة الشؤون الاجتماعية على لسان وكيلها للتنمية الاجتماعية ونشرته صحيفة المدينة في عددها رقم (19258) وتاريخ 1437/4/4 هـ؛ والذي أعلن عن سبع مبادرات تمثلت في مبادرة «إحسان» التي تدعم النساء المطلقات لتحقيق الاستقرار النفسي والاجتماعي لهن ولأولادهن، ومبادرة «توفيق» والتي تهدف إلى تحقيق عملية التوفيق بين الراغبين في الزواج بأسلوب علمي متطور وضبط شرعي، ومبادرة «نهاريّة» وتسعى إلى تقديم رعاية نهاريّة وتأهيل للأطفال المعوقين والتوحيدين ودعم أسرهم نفسياً واجتماعياً، كما تتضمن مبادرة «تجميل» إكساب الفتيات مهارات وإتقان التجميل وتصفيف الشعر، ومبادرة «مهارة» التي تستهدف إكساب الفرد المهارات الأساسية في الاحتياجات المهنية البسيطة مثل: النجارة والسباكة والكهرباء والميكانيكا البسيطة وصيانة الجوالات، ومبادرة «حرفتي» وتهدف إلى إكساب المرأة حرفة وتطوير المهارات المهنية التي تمتلكها وصقل قدراتها الإنتاجية التنافسية المستدامة، ومبادرة «هواية» التي تسعى إلى إكساب الهوايات التي يمتلكها الشباب والفتيات وصقلها وتطويرها عملياً.

وأكد وكيل الوزارة بأن وزارته تقوم على تنفيذ المشروعات الخاصة بهذه المبادرات وفق الخطط المدروسة التي وضعت لها والتي روعي فيها احتياجات المجتمع بمختلف أفراده وفق رؤية الوزارة الجديدة للتحويل من الرعاية إلى التنمية ؛ وكُلنا أمل ألا تطول دراسة هذه المبادرات وتبقى بين تداول اللجان المميت ، بقدر ما نود أن نراها واقعا ملموسا وفق منهجية علمية تنقل المستفيدين من مُتلقيين سلبيين للهبّات والتبرعات إلى عناصر منتجة تكفي نفسها ذل السؤال ، وتساهم في دعم عجلة التنمية للوطن .

زواج الأطفال.. العالم يغتال براءة 39 ألف فتاة يوميا

المصدر: جريدة المدينة السبت 6 ربيع ثاني 1437هـ - 16 يناير 2016م

<http://www.al-madina.com/node/654561>

أحمد الليثي - القاهرة

«طفولة مفقودة، ومستقبل محطم، فكل طفلة عروس تمثل مأساة، وزيادة أعدادهن أمر لا يمكن القبول به».. هكذا يصف أنتوني ليك، المدير التنفيذي لليونيسيف، قضية زواج الأطفال التي أخذت بُعداً دولياً، وأحدثت دوياً عالمياً في ضوء ما كشفتته إحصائيات منظمة الصحة العالمية عن تسجيل 39 ألف حالة زواج لأطفال عالمياً صباح مساء كل يوم، بما يعادل 14.2 مليون فتاة سنوياً.

وكما يؤكد باباتوندي أوسوتيميهن، المدير التنفيذي لصندوق الأمم المتحدة للسكان، فإن زواج الأطفال يُعد انتهاكاً مروّعاً لحقوق الإنسان، ويسرق الفتيات من تعليمهن، وصحتهن، وتطلعاتهن على الأمد الطويل. والظاهرة التي تنتشر بقوة في الدول النامية، وفي قارتي آسيا وإفريقيا تجد صداها واسعاً في المنطقة العربية، فتنشر عادات زواج الأطفال، وخاصة الفتيات صغيرات السن. وشهدت مصر حالة صاخبة من الجدل في أروقة المجتمع، ودوائر الإعلام، وشبكات التواصل، بعد الإعلان مؤخراً عن زواج طفلي لم يتخط عمراهما حاجز العشر سنوات! ففي إحدى القرى بمرکز شربين بمحافظة الدقهلية المصرية، واقعة زواج أطفال لم يكملوا العشر سنوات، وسط حضور كبير لأهالي القرية، أقيم حفل خطوبة محمود حسن أبو عطية، في الصف الرابع الابتدائي، ويبلغ من العمر 9 سنوات، على الطفلة نبيلة عبدالسلام أبو عطية، في الصف الثالث الابتدائي، وتبلغ من العمر 8 سنوات. هذا إلى جانب خطوبة وجيه خالد البناء، 17 عاماً، من نهى في سن الـ 11 عاماً، وهو ابن عمها، وقال وجيه إنه خطبها حتى يحجزها، برغم أنه كان يدرس في الإعدادية، ولكنه ترك التعليم، وعمل كسائق توك توك. وفي مدينة السنبلابين المصرية تم زفاف شمس محمد شمس، يبلغ من العمر 13 سنة، طالب في الصف الأول الإعدادي، على العروس إيمان بدر جحا، 10 سنوات في الصف الرابع الابتدائي. وفي العراق تزوجت سفانة محمد صاحبة التسعة أعوام من ابن عمها رسول سعد، 14 عاماً، ولم يستمر زواجهما سوى عام واحد؛ نتيجة مشكلات كبيرة حصلت بين العائلتين.

إحصائيات عالمية

ووفقاً لصندوق الأمم المتحدة للسكان، ستصبح أكثر من 140 مليون فتاة عرائس من الأطفال، في الفترة بين 2011 و2020. وإذا استمرت المستويات الحالية لزيجات الأطفال، فإن 14.2 مليون فتاة سنوياً أو 39000 فتاة يومياً سوف تتزوج في عمر صغير للغاية.

علاوة على ذلك، فمن 140 مليون فتاة سوف تتزوج قبل عمر 18 عاماً، فإن 50 مليون منهن ستكون تحت سن 15 عاماً. وذكر تقرير حديث صادر عن منظمة الأمم المتحدة للطفولة «اليونيسيف» أن زواج الأطفال سيزيد في البلدان الإفريقية من 125 مليون إلى 310 ملايين حالة بحلول أواسط القرن الحالي، أي قرابة 18% يعيشون في القارة السمراء. وتؤكد منظمة الصحة العالمية أن زواج الأطفال قضية عالمية ولكن المعدلات تختلف اختلافاً كبيراً، سواء داخل البلدان أو في ما بينها. وسواء من حيث النسب أو الأرقام، فإن معظم زيجات الأطفال تحدث في المناطق الريفية في إفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وجنوب آسيا. وتحذر المنظمة العالمية من إن مضاعفات الحمل والولادة هي السبب الرئيس للوفاة بين الفتيات في الفئة العمرية 15-19 سنة.

الحكم الشرعي

من جانبه بيّن الشيخ أحمد كريمة، أستاذ الفقه المقارن والشريعة الإسلامية بجامعة الأزهر أن عقود زواج الأطفال باطلة، لأن صحة العقد في الاسلام تشترط توافر البلوغ والعقل والرشد لدى أطرافه، والرشد هو قدرة إدارة المال والأعمال، ولا يتحقق إلا بتوافر الخبرة لدى صاحبه بعد سن البلوغ الشرعي، مشدداً أن تزويج الصغار بدعة منكرة وعقود ذلك باطلة شرعاً، قائلاً: «إن المعقود عليها أي العروس ينبغي أن تكون بالغة جسدياً وعقلياً، لأن أحد أركان الزواج هو القبول

والإيجاب، ولا يملك القاضي أو ولي الأمر أن يزوّج إحدى الفتيات دون موافقتها، وطالما أن القبول هو مبدأ عقلي، فإن انتفى بطل العقد شرعاً».



دعا إلى إعداد إستراتيجية عربية لحقوق الإنسان البيان الختامي "لحقوق الإنسان": مطالبة الدول بموائمة تشريعاتها الوطنية لمكافحة التطرف

المصدر: جريدة الشرق الجمعة 5 ربيع ثاني 1437 هـ - 15 يناير 2016م

<http://www.al-sharq.com/news/details/397434#.VpskhPI97IU>

دعا المؤتمر الإقليمي حول "دور المفوضية السامية لحقوق الإنسان في تعزيز وحماية حقوق الإنسان"، الحكومات إلى ضرورة إنشاء آليات وطنية مستقلة لرصد حالات خطاب الكراهية والتطرف وتقديم الاستشارات وبلورة الخطط الوطنية للمكافحة والوقاية وحث الدول غير المنضمة للاتفاقيات الدولية لحقوق الإنسان على الانضمام ورفع تحفظاتها، إن وجدت وموائمة التشريعات الوطنية.

ودعا البيان الختامي لأعمال المؤتمر في جلسته الختامية التي عقدت ظهر أمس برئاسة سعادة الدكتور علي بن صميخ المري-رئيس اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان-، وسمو الأمير زيد بن رعد-المفوض السامي لحقوق الإنسان-المفوضية السامية لزيادة دعمها لحماية وتعزيز حقوق الإنسان للجهات الفاعلة في المجتمع المدني وفي جميع أنحاء المنطقة، وإشراكها في برامج الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، ودعوة الدول والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني للعمل على جبر الضرر لضحايا انتهاكات حقوق الإنسان عند صياغة برامج أو إقرار تشريعات لحقوق الإنسان، وإيلاء المزيد من العناية لإشراك ضحايا انتهاكات حقوق الإنسان في إعداد وتنفيذ برامج حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي، وضرورة حماية الأطفال والنساء واللاجئين والنازحين داخليا.

كما دعا دول المنطقة إلى زيادة دعم عمل المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة العربية والمساهمة بشكل كاف لتمويل المفوضية السامية وصناديق التبرعات الإنسانية (صندوق الأمم المتحدة للتبرعات لضحايا التعذيب وصندوق الأمم المتحدة للتبرعات المعني بأشكال الرق المعاصرة) التي تقدم المساعدة الضرورية للضحايا في جميع مناطق العالم، دعوة المفوضية السامية والدول والمؤسسات الوطنية والمجتمع المدني إلى فتح آفاق جديدة لدعم انخراط المرأة والشباب في إعداد برامج التوعية والتثقيف ومنحهم المزيد من العناية في خطط عمل المفوضية والشركاء في المنطقة العربية، حث المفوضية السامية إلى العمل على احترام التمثيل الجغرافي في وظائف الأمم المتحدة عموماً، والمفوضية السامية خصوصاً، وإتاحة المجال للخبرات العربية للعمل في المفوضية السامية إلى جانب توفير فرص التدريب والمنح للشباب العربي، إلى جانب دعوة المفوضية السامية إلى المزيد من التعاون والتنسيق مع المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني لتعزيز ودعم آليات الحماية الوطنية، دعوة المفوضية السامية إلى تعزيز اللغة العربية في ما يتعلق بالمشورات والإصدارات والتقارير الصادرة عن المفوضية بمخلف آلياتها، وتشجيع المساهمات العربية لإثراء المنشورات والإصدارات الدولية.

دعوة دول المنطقة إلى زيادة مساهماتها الطوعية للمفوضية السامية بما يخدم برامجها في نشر وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان وإلى تقديم الدعم لمبادرة المفوض السامي في الإصلاحات التي بدأها في 2014. دعوة دول المنطقة لتبني آليات وطنية مستدامة تهنيء قدراتها واستعداداتها على إعداد التقارير الدورية ومتابعة وتنفيذ توصيات الاستعراض الدوري الشامل وتوصيات اللجان التعاقدية، دعوة الدول إلى التعامل بإيجابية لترشيح الكفاءات العربية لمناصب المقررين الخواص، دعوة الدول إلى ضمان إسناد ولاية واسعة النطاق للمؤسسات الوطنية لحقوق

الإنسان لحماية جميع حقوق الإنسان وتعزيزها، بما فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وإلى تزويد هذه المؤسسات الوطنية بالصلاحيات الكافية لتحقيق في الادعاءات بشأن انتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك منحها أهلية زيارة مراكز الاحتجاز.

هذا وقد أكد البيان على أهمية أن يتمتع أعضاء المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان وموظفيها بالحصانة عند اضطلاعهم بمهامهم، وتشجع الدول على اتخاذ التدابير اللازمة لحمايتهم من التهديدات والمضايقات، والتحقيق بصورة فورية وشاملة في القضايا التي تتعلق بادعاءات حدوث أعمال انتقام أو تخويف ضد أعضاء وموظفي هذه المؤسسات، أو ضد الأفراد الذين يتعاونون أو يسعون إلى التعاون معاً، وتقديم مرتكبيها إلى العدالة، الدعوة إلى مشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان التي تمثل لمبادئ باريس (قرار الجمعية العامة رقم 48/134) في أعمال الجمعية العامة وكذلك في المجلس الاقتصادي والاجتماعي وهيئاته العاملة وهيئاته الفرعية وفرقه العاملة، بما في ذلك لجنة وضع المرأة والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، والعمليات ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة لما بعد 2015، وإن يستند إلى طرائق مماثلة في مؤتمرات الدول الأطراف في معاهدة حقوق الإنسان.

دعم المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان لكي تتعاون مع الهيئات الحكومية ومع منظمات المجتمع المدني ذات الصلة من أجل تعزيز إدماج قضايا حقوق الإنسان في التشريعات والسياسات والبرامج وإيجاد تدابير وآليات حماية المدافعين عن حقوق الإنسان والتأكيد على أهمية دورها كوسيط بين منظمات المجتمع الحقوقية وبين الحكومات والمفوضية السامية والآليات الإقليمية لحقوق الإنسان.

دعوة الدول الأطراف في معاهدات حقوق الإنسان وهيئات رصد المعاهدات إلى العمل على موائمة عملها بغية ضمان أفضل مستوى لمشاركة المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني المعنية في كافة مراحل إعداد التقارير والعمل على تنفيذ التوصيات الصادرة عنها، دعم التعاون بين جامعة الدول العربية والمفوضية السامية لحقوق الإنسان وكذلك دعم الجهود لإعداد إستراتيجية عربية لحقوق الإنسان، خلق آلية تشاورية دائمة تعزز مشاركة المجتمع المدني والمؤسسات الوطنية مع المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان، دعوة منظمات المجتمع المدني لاستكشاف وتقاسم الموارد المتوافرة في آليات حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لتنفيذ برامجها وإلى المشاركة في عمل المفوضية السامية من خلال الاطلاع على آخر التطورات في المنظومة الدولية لحقوق الإنسان.

وأكد المشاركون والمشاركات في ختام المؤتمر على المشاركة الهادفة من جانب دول المنطقة والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والجهات الفاعلة في المجتمع المدني والتعاون فيما بينهم ومع المفوضية السامية، مع إيلاء اهتمام خاص لوضع وتمثيل الفئات التي تعاني من التمييز أو الإقصاء، هو أمر أساسي لنجاح دور المفوضية السامية في تعزيز وحماية حقوق الإنسان في المنطقة العربية.

هذا وقد أكد المؤتمر على دور مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان في بناء المعرفة والمهارات المتصلة بالمعايير الدولية لحقوق الإنسان للجهات المختصة في حكومات المنطقة وفي أوساط العناصر الفاعلة في المجتمع المدني لتعزيز مشاركة أنجع في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، لافتاً إلى التجربة الناجعة التي قامت بها المفوضية من خلال الاستماع إلى وجهات نظر الحكومات والجهات الفاعلة في المجتمع المدني لغرض تطوير إستراتيجية المفوضية للتعامل مع المنطقة العربية.



كاريكاتير



الحياة

المصدر: جريدة الحياة الاحد 7
ربيع ثاني 1437 هـ - 17 يناير
2016م

[http://www.alhayat.com/
Opinion/Naser-
Khames/13479286](http://www.alhayat.com/Opinion/Naser-Khames/13479286)



المدينة

المصدر: جريدة المدينة الاحد 7
ربيع ثاني 1437 هـ - 17 يناير
2016م

[http://www.al-
madina.com/node/654741](http://www.al-madina.com/node/654741)